وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الزراعة والغابات
قسم الاقتصاد الزراعي
المرحلة الرابعة

مادة

تخطيط زراعي

اعداد

أ.م.د.عماد عبدالعزيز احمد

المبحث الرابع : ماهية الخطط الاقتصادية وانواعها

تعريف الخطة

تعتبر الخطط الاقتصادية نتاج اسلوب التخطيط الاقتصادي فهي عبارة عن مجموعة القرارات الواقعية المتناسقة والمتحدة على اساس المعرفة والاستخدام الواعي للقوانين الاقتصادية المحققة للاهداف والواجبات الاساسية للتطور المستقبل للاقتصاد الوطني بكل قطاعاته ومراحله واقاليمه . هذه القرارات تعتمدها القيادة السياسية وتعطيها صفة القانون الملزم والتي تمثل اختيار البديل الافضل / ١ ومن هذا التعريف نستنتج مايلي :

١ - الخطة الاقتصادية هي الوسيلة التي تحقق الاهداف والواجبات الاساسية للتطور المستقبلي للنواحي الاقتصادية - الاجتماعية .

٢ - الخطة الاقتصادية تعطي صفة القانون الملزم والتي تمثل الصورة الافضل لاختيار القيادة السياسية .

ان الخطط الاقتصادية تمثل الاهداف الاقتصادية - الاجتماعية للدولة المستمدة من فلسفة الدولة في فترة زمنية معينة في ضوء ظروف المرحلة التي تمر بها الدولة . وتجد القرارات التخطيطية وفق اهميتها واولويتها في تحقيق الاهداف المنشودة . وعلى الدولة بقع واجب تحقيق التوازن والتكامل بين الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . والخطط الاقتصادية تستهدف الاستجابة المتزايدة للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة لافراد المجتمع . وتعتبر الخطة الاقتصادية لفترة زمنية معينة ، حلقة واحدة من سلسلة الخطط الاقتصادية التي تضعها الدولة وتلتزم بتنفيذها

ويستوي بموجب الخطة الاقتصادية وتنمية توازنها الداخلي وتكاملها ونموها جميع فروع الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية ومرونتها في الواقع التطبيقي كلها عوامل تؤدي الى النصب الاكبر من النجاح . ويمكن التفريق بين انواع عديدة من الخطط الاقتصادية تبعا للمعايير المستخدمة في التقسيم

البعد الزمني . درجة الشمولية . البعد الجغرافي . طبيعة الملكية . مستويات

١/ عبدالقادر محمد نوفل (دكتور) التخطيط الاقتصادي ، اسلوب لادارة الاقتصاد الوطني ، الموصل ١٩٧٩ ، ص ٣٠ .

أنواع الخطط

(١) حسب البعد الزمني :

تنقسم الخطة الاقتصادية تبعاً للبعد الزمني الى ثلاثة انواع وهي :

(أ) الخطة الاقتصادية طويلة الاجل :

وهي عادة ترسم لفترة زمنية (١٠ ـ ١٥) سنة او اكثر وتشير عالباً الى الاتجاهات الاساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني دون التعمق في التفصيلات وتتضمن العلاقات الاساسية بين الفروع الاقتصادية ، ومعدلات النمو المستهدفة لكل من الدخل القومي ، الاستثمار القومي ، الاستهلاك القومي ، الانتاج الاجتماعي الاجمالي ، التقدم العلمي والتكنلوجي .. الخ .

ان الخطة الطويلة الاجل تمثل الاطار العام الذي يتم من خلالها رسم الخطط المتوسطة والقصيرة الاجل وتصبح الخطط متوسطة الاجل حلقات متصلة للوصول الى الاهداف التي رسمتها الخطة .

(ب) الخطة الاقتصادية متوسطة الاجل :

وهي خطط يتراوح البعد الزمني بين (٥ ـ ٧) سنوات ، وتمثل هذه الخطط النمط الاكثر شيوعاً في التخطيط الاقتصادي ، وتعتبر هذه الخطة مركز الثقل في تطوير الاقتصاد الوطني وتعد هذه الخطة الاداة الرئيسية لتحقيق اهداف طويلة الاجل . وتتضمن هذه الخطة معدلات نمو الانتاج الاجتماعي الاجمالي ومعدلات نمو مكوناته ، ومعدلات نمو الدخل القومي ، ومعدلات نمو الانشطة الانتاجية المختلفة ، كذلك توضح هذه الخطة حجم الاستثمارات وتوزيعها للقطاعات الاقتصادية ، وتوضح جوانب الاستهلاك وانواعه ، وتعكس ايضاً حجم وتوزيع القوى العاملة وسلوك المتغيرات المختلفة على المستوى القومي كالصادرات والواردات .

(جـ) الخطة الاقتصادية قصيرة الاجل

ترسم هذه الخطة عادة على سنة واحدة ، وهي وسيلة تنفيذية للخطة متوسطة الاجل ، اذ تعطي المرونة الكافية للخطة الخمسية حيث تقبل التعديلات المطلوبة لمواجهة الحالات الطارئة وتعمل على ازالة العقبات غير المتوقعة التي تظهر في حالة تنفيذ الخطة متوسطة الاجل .

والخطة السنوية هي نتيجة لتجزئة الخطة متوسطة الاجل الى خطط سنوية توضح كل خطة حجم الموارد المتاحة والاهداف المقررة في ضوء الموارد والامكانات ومايتطلبه ذلك من تحديد المشروعات والبرامج اللازمة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الاهداف المقررة في الزمن المحدد . ولاتكون الخطة الخمسية مقسمة الى خطط سنوية بشكل متساوٍ بل تعتمد الخطة السنوية على الخطط الخمسية كأساس وبنفس الوقت تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية لكل نشاط والمتغيرات ضمن الفترة الزمنية .

وتتميز الخطط السنوية بتفصيل دقيق للقرارات المعتمدة ، فهي تضع تفاصيل الاهداف والوسائل بصورة كمية ونقدية حيث تبين معدلات الزيادة المطلوبة للانتاج والاستثمار والدخل ، وتبين التكاليف والاسعار وانتاجية العمل للأنشطة الأقتصادية المختلفة .

(د) الخطط المستمرة

وهي الخطط التي تضمن الاستمرارية والمرونة الكاملة لمواجهة الظروف الجديدة ، وذلك من خلال الاستعداد للخطة السنوية الثانية خلال تطبيق الخطة السنوية الاولى من الخطة الخمسية أو اعداد مشروع خطة خمسية جديدة حال تطبيق السنة الاولى من الخطة الخمسية . مثال ذلك وضع خطة خمسية للسنوات ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ، ومع اول سنة من سنوات الخطة (١٩٨٠) يبدأ وضع خطة للسنوات ١٩٨١ – ١٩٨٦) وفي سنة ١٩٨١ تعد الخطة ١٩٨٢ – ١٩٨٧ ، وهكذا .

٢ – حسب درجة الشمولية

يفرق الاقتصاديون الخطط الاقتصادية من حيث شموليتها الى خطط قومية وقطاعية ومشروعية .

(أ) خطة الاقتصاد الوطني

تتناول هذه الخطة الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته وانشطته وتعطي اختيار افضل الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة في المجتمع . وتطبق هذه الخطة عندما يلعب القطاع العام دوراً رئيساً في الاقتصاد الوطني ويكون مسؤلاً عن الجانب

الاكبر في تنفيذ اهداف الخطة ، وبنفس الوقت يكون القطاع الخاص دوراً في الخطة الاقتصادية ولكن هذا الدور يكون ثانوياً وتحت قيادة القطاع العام .

(ب) خطة القطاعات والفروع الاقتصادية

وهي الخطط التي تمثل أجزاء من الخطة الوطنية ، التي تستهدف وضع القرارات التخطيطية التفصيلية المتكاملة لقطاع او فرع اقتصادي معين ، كالقطاع الزراعي او الصناعي او قطاع التعليم والتربية . والخطط القطاعية تفقد توازن الاقتصاد الوطني لو اعدت بشكل غير متكامل ، اي بشكل يقتصر على قطاعات معينة في الاقتصاد الوطني ، حيث لا يمكن ان يستمر النشاط التخطيطي على قطاعات معينة دون الاخرى ، بل يجب ان يتناول مجمل القطاعات الاقتصادية للمجتمع . وغالباً ما يكون اعداد الخطط القطاعية بشكل مقتصر على بعض القطاعات في الاقتصاديات الراسمالية او في الاقتصاديات النامية التي تأخذ بالاسلوب الرأسمالي للتنمية .

(جـ) خطة المشروعات الاقتصادية

تتناول هذه الخطة مشروعاً او نشاط معيناً ، حيث تعطي التفصيلات الدقيقة للمشروع من ناحية الطاقات الانتاجية المتاحة ، الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ، وعناصر الانتاج المستخدمة ، المستوى العلمي والاداري المطلوب ، تسويق المنتوجات والتكامل مع المشاريع الاخرى . وقد افرزت تجربة التخطيط الاقتصادي اهمية كبيرة لهذا النوع من الخطط لانه يعكس الصورة المعبرة عن امكانيات ودور وكفاءة كل مشروع او نشاط اقتصادي .

٣ - حسب البعد الجغرافي

(أ) الخطة الوطنية

تتناول هذه الخطة الحياة الاقتصادية - الاجتماعية على مستوى الرقعة الجغرافية الكاملة للبلد ، حيث توضح القرارات التخطيطية لكل الاقاليم والوحدات الجغرافية في البلد .

(ب) الخطة الاقليمية

تتناول هذه الخطة اقليماً او منطقة جغرافية معينة داخل البلد، وتطبق هذه الخطط في البلدان التي يكون هناك اختلاف في درجة الرخاء والنمو الاقتصادي بين الاقاليم والمناطق الجغرافية المختلفة؛ وتهدف هذه الخطة تحقيق نمو متكافيء ومتوازن بين اقاليم البلد الواحد، فضلاً عن اتاحة الفرصة للاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية في الاقاليم المختلفة وتعد هذه الخطط لفترات زمنية بعيدة، تنعكس فيها الاتجاهات الاساسية للنمو والتطور الاقتصادي في الاقاليم.

٤ ـ حسب الارتباط بشكل الملكية

ابرزت تجربة الدول الاشتراكية عدة انواع من الخطط اعتماداً على معيار درجة ترابط النشاط الاقتصادي بطبيعة ملكية وسائل الانتاج لهذه الخطط:

(أ) خطة القطاع العام

تتناول هذه الخطة النشاط الاقتصادي في القطاع العام (الدولة)، والذي يشكل القطاع الرئيسي في الاقتصاد الوطني للدول الاشتراكية، حيث تعكس الخطة كل القرارات المطلوب تحقيقها من قبل مؤسسات الدولة.

(ب) خطة القطاع التعاوني

تعكس هذه الخطة النشاط التخطيطي للمؤسسات التعاونية والتي تكون ملكيتها عائدة الى التعاونيين ويشكل هذا القطاع مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث تعكس الوسائل والمتغيرات التي تعطي افضل الفرص لمشاركة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

(جـ) خطة القطاع الخاص

تتناول هذه الخطة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، حيث توضح مستقبل والاتجاهات تطور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وتتضمن هذه الخطة، نسبة المساهمة في الانشطة الاقتصادية المختلفة، معدلات النمو للانشطة الاقتصادية، معدلات الدخول، التوزيع الجغرافي للانشطة، حجم ونوع الانشطة.

إن هذه الانواع من الخطط الاقتصادية تعتبر جزءاً مهماً من عملية التخطيط الاقتصادي فهي تساعد على تحقيق وضوح الرؤيا في مستقبل تطوير هذه القطاعات الاقتصادية والمرتبط وجودها بالفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، وتعطي الفرصة للاستخدام الامثل للامكانيات والطاقات المادية والبشرية والفنية المتاحة في فترة زمنية معينة.

٥ ـ حسب مسؤوليات التنفيذ

تنقسم الخطط الاقتصادية حسب مسؤوليات التنفيذ الى العديد من الخطط، حسب تبوئ كل وزارة مؤسسة أو هيئة وضع خطط وحسب. إن هذه الخطط توضح الواجب الملقى على عاتق كل جهة، تعطي فرصة افضل للمتابعة والتقيم وتحد الازدواجية والتداخل بين الواجبات والمهام للجهات المختلفة. وتتضمن هذه الخطط درجة كبيرة من التفصيلات لتوضح الوسائل والواجبات.

٦ ـ حسب المؤشرات الاقتصادية

يفرق هذا المعيار بين العديد من الخطط الاقتصادية حسب المؤشر او العامل او النشاط المستخدم. حيث يمكن اعداد خطط متعددة بها خطة الدخل القومي، خطة الاجور، خطة الاسعار، خطة العلاقات الاقتصادية الدولية، خطة الاستثمار، خطة الاستهلاك.

الباب الثاني

عناصر وادوات واساليب التخطيط الاقتصادي

المبحث الخامس : نظام الاهداف في التخطيط الاقتصادي

تحديد الاهداف من الامور الاساسية في التخطيط الاقتصادي ، والهدف يعني الحالة المطلوب الوصول اليها او النتائج المراد تحقيقها ، وهو تعبير ذاتي عن الوعي الانساني لتحديد المستقبل من خلال الرؤية العلمية الواقعية للحاجات والامكانيات الحالية والمستقبلية ومدى امكانية التنسيق بين الانشطة والمجالات المختلفة[1] وعليه فان الهدف يتناول ثلاثة جوانب اساسية : -

١- تعبير ذاتي عن الوعي الانساني

٢- تحديد المستقبل من خلال الرؤية الواقعية للحاجات والامكانيات الحالية والمستقبلية .

٣- قدرة الانسان او المجتمع على التنسيق بين الانشطة والمجالات المختلفة للوصول الى الحالات المطلوبة ،

وتصنف الاهداف بالاعتماد على معياري درجة الشمولية ، ونوع النشاط ، حيث تصنف الاهداف حسب درجة الشمولية الى : -

١- هدف مركزي (رأسي) ، حيث يوضح الحالات او النتائج المطلوبة للاقتصاد الوطني والتي تجسدالاشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية لافراد المجتمع من خلال زيادة الانتاج والعدالة الاجتماعية ، هذا الهدف يمثل نقطة البداية في النشاط التخطيطي ، فهو ينشد التطور الشامل والمستمر لكل جوانب الحياة الاقتصادية - الاجتماعية ، وبمرحلة زمنية تتراوح بين ١٥ - ٢٥ عاماً .

٢- أهداف وطنية (قومية) ، حيث توضح الحالات او النتائج المطلوبة على

١/ ايفان لوتسوف ، التخطيط في المجمعات الزراعية الصناعية ، صوفيا ١٩٧٩ ، ص ١٣٦ (منشور باللغة البلغارية)

مستوى القطاعات الاقتصادية . فهي تمثل أجزاء متخصصة من الهدف المركزي
وتحدد التطور لانشطة معينة في الاقتصاد الوطني . ولمرحلة زمنية تتراوح بين
١٥ ـ ٢٥ عاما . والهدف المركزي والاهداف الوطنية تعكس السياسة العامة
والكاملة للدولة . وتحدد من قبل القيادات المركزية في التخطيط الاقتصادي .

٣ ـ أهداف اساسية . وتمثل هذه الاهداف الحالات او النتائج المطلوب الوصول
اليها على مستوى القطاعات والاقاليم والمؤسسات . هذه الاهداف مشتقة من
الاهداف الوطنية . وتجزء الى الاهداف المحددة .

٤ ـ أهداف محددة (خاصة) . وتمثل الاهداف على مستوى الفروع والاقسام
والانشطة والوحدات الاقتصادية والاجتماعية والفنية والعلمية والخدمية .
وتتجزء هذه الاهداف الى الواجبات والتي تمثل نهاية نظام الاهداف . وتتحد
كل من الاهداف الاساسية والمحددة من قبل الاقتصاديين والاختصاصيين ذوي
العلاقة .

ان المعيار الاساسي لتحديد الاهداف الوطنية والاساسية هو درجة امكانية
الوصول الى الهدف المركزي للمجتمع والمعيار لتحديد الاهداف الخاصة هو الحاجات
الفعلية المتوافقة مع الظروف والامكانيات . والمتوافقة ايضاً مع التصورات
والتنبؤات المستقبلية .

أما التصنيف حسب نوعية النشاط فينقسم الى :

٢ ـ أهداف اجتماعية (الرفاهية الاجتماعية) والتي تتناول نمط الاستهلاك ،
الخدمات الصحية ، الخدمات التعليمية والثقافية ، الخدمات الترفيهية ،
خدمات السكن ، الانشطة الاجتماعية وغيرها

٣ ـ أهداف اقتصادية (الرفاهية الاقتصادية) والتي تتناول معدلات نمو الدخل
القومي ، معدلات الاستثمار ، توسع الانشطة الانتاجية ، التخصص والتوزيع
الجغرافي للانشطة الانتاجية ، انتاجية الايدي العاملة ، التجارة الخارجية ...
وغيرها . ويلاحظ الارتباط الوثيق بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ان تحديد واختيار الاهداف من المسائل المعقدة في النشاط التخطيطي ، الذي
يتطلب استقرا علمي شامل للموارد المتاحة ، والظروف ومتغيرات التطور في الماضي
والحاضر ، وخصوصيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية

والنقيضة لذلك يتطلب عند تحديد الاهداف ان تراعى الامور التالية : ان تكون الاهداف واضحة ، دقيقة ، محددة الدور ، محددة الزمن ، محددة المجال ، ومحددة النقاط قابلة للتقييم والقياس ، مترابطة ومتناسقة ، متكاملة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية . ويمكن تحديد الاهداف باستخدام ثلاث طرائق[1] .

١ ـ وتائر النمو السابقة (الامكانيات) ، تتناول هذه الطريقة تحديد الحالات والنتائج لتطور الظواهر القادمة حسب الامكانيات التطبيقية السابقة ومن دون احداث تغيرات هائلة والاهتمام الاساسي في هذه الطريقة يتناول الابتعاد عن النواقص والسلبيات التي حدثت في الماضي . فهي رؤية رؤية المستقبل بصورة عن الماضي . والنقد الموجه الى هذه الطريقة ان الظروف التي رافقت تحقيق النتائج السابقة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية لايمكن ان تتكرر بنفس الصورة ولكن يمكن ان يستفاد منها في تحديد المسارات فقط .

٢ ـ طريقة الدوال ، تتناول هذه الطريقة تحديد النتائج لتطور ظاهرة معينة ، بتحديد العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة . حيث يمكن قياس أثر كل العوامل على تطور الظاهرة ، كذلك يمكن قياس أثر كل عامل من العوامل على تطور الظاهر ودرجة معنوية هذا العامل ، والعوامل المؤثرة على ظاهرة معينة قد تكون معنوية او غير معنوية ، اي مؤثرة بدرجة كبيرة او مؤثرة بدرجة قليلة جداً . ان هذه الطريقة تعطي قياس كمي لتطور الظاهرة ، وتعطي الروابط المختلفة للظاهرة مع الظواهر الاخرى ، وتحتاج هذه الطريقة الى البيانات الدقيقة عن الظواهر المختلفة لكي تحدد النتائج المطلوبة لظاهرة معينة ، ويمكن الاستفادة من هذه الطريقة في تحديد الاهداف المرحلية لا الاهداف الطويلة الاجل .

٣ ـ طريقة تقدير الخبراء ، تتناول هذه الطريقة تقدير كل العوامل المؤثرة على تطور ظاهرة معينة والعلاقة بين الظاهرة المعينة والظواهر الاخرى . وتستخدم هذه الطريقة في حال عدم وجود البيانات الدقيقة عن الظواهر ، وتعتمد هذه الطريقة من المختصين ذوي الخبرة الطويلة .

---

[1] ن . الكوف ، التخطيط في الانظمة الاقتصادية ، موسكو ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢ ، (منشور باللغة الروسية) .

٤ ـ طريقة شجرة الاهداف ، تتناول هذه الطريقة تحديد الاهداف الوطنية والاساسية والمحددة والواجبات ، بالاعتماد على الهدف المركزي المحدد من قيادة الدول ، حيث تجزء الاهداف الوطنية الى الاهداف الاساسية ، وهذه بدورها تتجزء الى اهداف محددة ، والاخيرة تجزء الى الواجبات ، ان هذه الطريقة تعطي الامكانية لاستخدام الطرق السابقة من جهة ، وتعطي الروابط الافقية والعامودية للنظام الاهداف المطلوبة ، بحيث تبين مكانة كل هدف في النظام ، والجهة القائمة على تنفيذه ، وتتطلب هذه الطريقة مشاركة القيادات المركزية والوسطية والقاعدية للنشاط التخطيطي ، وكذلك الاقتصاديين والاختصاصيين .

ومن تحليل اتجاهات التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الحالية والمطلوبة للمرحلة القادمة في الطرق ، يمكن تحديد الهدف المركزي بالشكل التالي/١/ "(زيادة درجة الاشباع للحاجات المادية والمعنوية لافراد المجتمع عن طريق الاستخدام الامثل للموارد النفطية وذلك بترسيخ القاعدة المادية التكنيكية للاقتصاد الوطني ، ونقل العراق من بلد زراعي الى بلد صناعي زراعي ، وازالة الفوارق في المستوى الاقتصادي بين المناطق الجغرافية المختلفة ، وخلق المستلزمات الموضوعية للتكامل الاقتصادي للوطن العربي) . ومن الهدف المركزي تحدد الاهداف الوطنية التالية :

- زيادة مستوى الاشباع للحاجات المادية لافراد المجتمع في ضوء المعايير العلمية من المواد الغذائية وغير الغذائية .
- زيادة المستوى التعليمي والثقافي والصحي والاجتماعي لافراد المجتمع .
- بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية المتينة للاقتصاد الوطني وتحويل العراق من بلد زراعي الى بلد صناعي زراعي .
- ازالة الفوارق في المستوى الاقتصادي بين المناطق الجغرافية داخل القطر .
- خلق المستلزمات الموضوعية للتكامل الاقتصادي العربي .

وعلى اساس الهدف المركزي والاهداف الوطنية ، استخدمت طريقة شجرة الاهداف لتحديد الاهداف الاساسية والاهداف الخاصة والواجبات ، حيث جزء الهدف الوطني الاول الى جملة من الاهداف الاساسية لاحد المخططين رقم/٢/

١/ عبدالرزاق عبدالمجيد شريف ، استخدام البرامج الهادفة في تخطيط الانتاج الزراعي ، رسالة دكتوراه ، صوفيا ، ١٩٨٠ ص ١٥٨ . (منشور باللغة البلغارية) .

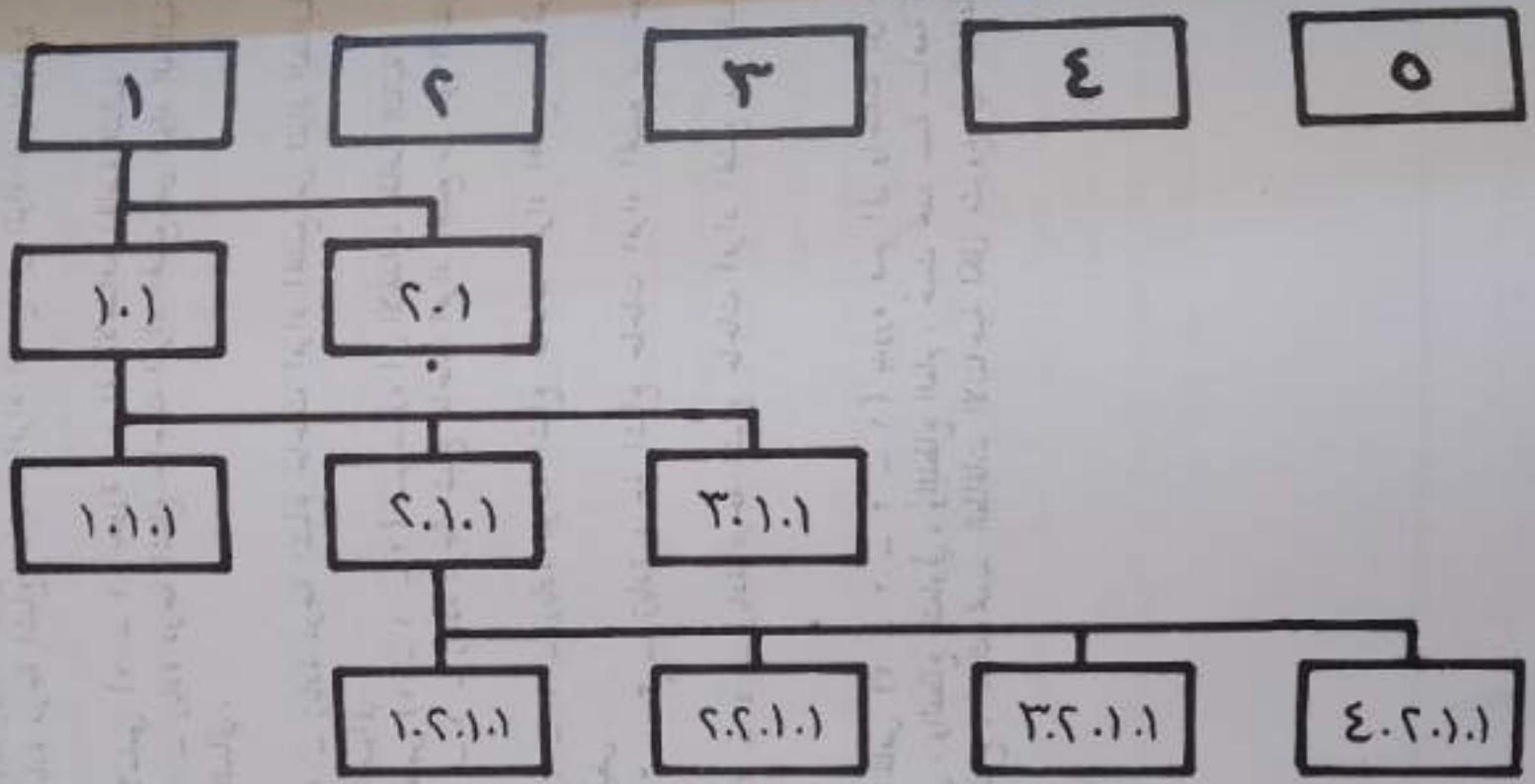

مخطط رقم (٢) : يوضح نظام الأهداف للتطور الاقتصادي - الاجتماعي

١ ـ ١ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من المواد الغذائية
١ ـ ٢ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من المواد غير الغذائية

والهدف الاساسي (١ ـ ١) بدوره قسم الى الاهداف الخاصة التالية :
١ ـ ١ ـ ١ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من المواد الغذائية ذات الاصل النباتي .

١ ـ ١ ـ ٢ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من المواد الغذائية ذات الاصل الحيواني .

والهدف الخاص (١ ـ ١ ـ ٢) قسم بدوره الى الاهداف الخاصة التالية :
١ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من لحوم الابقار والضان .
١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من لحوم الدواجن والبيض .
١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من لحوم الاسماك .
١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ زيادة درجة اشباع حاجات افراد المجتمع من الالبان ومنتجاتها .

والهدف الخاص (١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١) بدوره قسم الى واجبات كل من القطاع الخاص ، والقطاع التعاوني ، والقطاع العام ، حيث تحدد نسبة مساهمة كل قطاع في الانتاج ، كذلك تحديد الطاقات الانتاجية لكل مشروع في القطاعات المذكورة .

المبحث السادس : نظام التنبؤات في التخطيط الاقتصادي

تعتبر الرؤية العلمية لآفاق التطور المستقبلية احدى الضرورات الموضوعية للنشاط التخطيطي ، هذه الرؤية يجب أن تكون مبنية على التحليل العميق للقوانين والاتجاهات الموضوعية للتطور والمستندة الى الحاجات الفعلية والامكانيات الاقتصادية ـ الاجتماعية المتاحة .

والتنبؤ عبارة عن نشاط علمي موجه لرؤية المستقبل عن طريق دراسة واكتشاف الاحتمالات الممكنة للتطور في المستقبل لظاهرة او نشاط معين[1] هذه الانشطة او العمليات ممكن أن تكون اقتصادية او اجتماعية او تقنية او سكانية وغيرها .

إن تجربة التخطيط الاقتصادي في الدولة الاشتراكية ، أعطت لنظام التنبؤات مكانة متميزة ، وجعلته احد العناصر الاساسية لنجاح آلية التخطيط ، والتنبؤات تحقق الواجبات التالية :

١- تعطي الصورة العلمية لقيادة المجتمع في رسم الاهداف الاقتصادية ـ الاجتماعية لمرحلة زمنية معينة :
٢- تكشف الاحتمالات المتعددة عن الوسائل المتاحة لاعداد الخطط البعيدة والمتوسطة والقصيرة .
٣- تؤمن الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية في القطر من جهة ، ولكل المناطق الجغرافية من جهة اخرى .
٤- توضح التغيرات الكمية والنوعية لاساليب الانتاج ، وما ينتج عنها من تغيرات في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .
٥- تكشف عن المعوقات والقصور في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة لمعالجة المعوقات .
٦- توضح العلاقات الاقتصادية الدولية مع الدول الشقيقة والصديقة وتعكس السبل الكفيلة لتقوية هذه العلاقات .

---

[1] ن . بلكاخف ، مسائل التنبؤ في الانتاج الزراعي ، منشورات اكاديمية العلوم الزراعية كوركي ديتروف ، صوفيا ١٩٧٤ ص ٣ . (منشور باللغة البلغارية) .

ولتحقيق النشاط التخطيطي من الضروري اعداد مجموعة من التنبؤات والتي يمكن تقسيمها حسب المعايير التالية :

- حسب مجال التنبؤ : تنبؤات اقتصادية ، اجتماعية ، تقنية ، سكانية .
- حسب مستوى التنبؤ : تنبؤات وطنية ، قطاعية ، اقليمية ، مشروعية ، محصولية .
- حسب البعد الزمني للتنبؤ : تنبؤات قصيرة (اقل من خمس سنوات) ، متوسطة (خمس الى عشر سنوات) ، تنبؤات طويلة (اكثر من ١٥ سنة) .

إن الادارة الكفوءة للاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة تتطلب رفع وتقوية دور التنبؤات العلمية ، وهذا يعني خلق نظام من التنبؤات لتتناول كل الجوانب للحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الانواع التالية :

١ - التنبؤات العلمية ـ التقنية : تؤمن هذه التنبؤات آفاق التطور في المجالات العلمية والتقنية للقطاعات والاقسام المختلفة في الاقتصاد الوطني .

٢ - التنبؤات السكانية : تتناول هذه التنبؤات احتمالات التطور في معدلات الولادات ، معدلات الوفيات ، طول الاعمار ، تركيب الاعمار ، تركيب السكان ، تركيب القوى العاملة .

٣ - تنبؤات الموارد الطبيعية : تؤمن هذه التنبؤات البيانات عن التحديد والتغير في المصادر الطبيعية ، وتوزيعها في المناطق الجغرافية المختلفة ، والامكانيات المتاحة لاستخدامها بشكل اقتصادي .

٤ - تنبؤات تطور الحاجات الانسانية : تعطي هذه التنبؤات البيانات عن التغيرات المتوقعة في حاجات الانسان المادية والمعنوية ، وتركيب هذه الحاجات .

٥ - تنبؤات التطور في هيكل الاقتصاد الوطني : تعطي هذه التنبؤات التغيرات المتوقعة في الانشطة الاقتصادية مكانة ودور كل نشاط في الاقتصاد الوطني ، تركيب القطاعات الاقتصادية ، تركيب القطاعات الانتاجية ، تركيب القطاعات الخدمية .

٦ - تنبؤات العلاقات الاقتصادية الدولية : تتناول هذه التنبؤات الاحتمالات المتوقعة للعلاقات الدولية ، التكامل الاقتصادي بين مجاميع الدول المختلفة ، علاقة دور الدولة في المشاركة ضمن احد المجاميع ، دور الدولة في الامن العذائي .

٧ - التنبؤات الاقتصادية : تتناول هذه التنبؤات الاحتمالات المتوقعة في تطور

الجوانب الاقتصادية، كمعدل الدخل الفردي، الدخل القومي، معدل الاستثمار، حجم الاستثمار، معدل الاستهلاك، حجم الاستهلاك، انتاجية الايدي العاملة وغيرها.

٣- التنبؤات الاجتماعية: تعطي هذه التنبؤات الاحتمالات المتوقعة في تطور الجوانب الاجتماعية، كالبناء الثقافي للمجتمع، مستوى الخدمات الصحية، مستوى الخدمات التعليمية، مستوى الخدمات البلدية، ظروف العمل... الخ.

مراحل وطرائق اعداد التنبؤات الاقتصادية

إن اعداد التنبؤات الاقتصادية يمر بثلاث مراحل أساسية: مرحلة الاستعراض، مرحلة التشخيص، مرحلة الاعداد.

المرحلة الاولى/ الاستعراض/: تتضمن هذه المرحلة جمع وتحليل واعداد المعلومات المتعلقة في مجال التنبؤ لغرض كشف معدلات واتجاهات التطور للمجال المدروس وتحديد العوامل التي تعرقل تطور المجال، كذلك العوامل التي تساعد وتحفز على تطور المجال.

المرحلة الثانية/ التشخيص/: تتضمن هذه المرحلة اعداد المخطط المقترح للتنبؤ والذي يرتبط بالخصائص والمميزات للمجالات ذات العلاقة، والذي يمكن أن يتناول الجوانب التالية:-

١- هدف ومجال ومحتويات التنبؤ.
٢- المؤشرات الاساسية في التنبؤ.
٣- الطرق المستخدمة في التنبؤ.
٤- تحديد النتائج والتوصيات.

المرحلة الثالثة/ الاعداد/ تتضمن اعداد التنبؤ حسب المخطط المقترح في مرحلة التشخيص ومن ثم توحيد هذا التنبؤ مع التنبؤات المرتبط بها، ومن ثم توحد التنبؤات في نظام موحد حسب درجة الارتباط والعلاقة.

وطرق التنبؤ المستخدمة عديدة ولكن يمكن أن تحدد بثلاث مجاميع رئيسة:

المجموعة الاولى/ الطرق الاستقرائية/: تعتبر هذه الطرق اكثر شيوعاً واستخداماً حيث تستند الى فرضية استمرار نفس وتاثر المدة الماضية لتطور ظاهرة او نشاط

معين ، واستمرار نفس معدلات الارتباط للظاهرة المدروسة مع الظواهر الاخرى المرتبطة بها . إن استخدام هذه الطرق يتحقق على أساس حدوث نفس الظروف التي مرت في الماضي مما يؤدي الى حسابات خاطئة في بعض الاحوال وذلك عندما يتغير معامل الارتباط مع الظواهر الاخرى . ومن هذه الطرق : طريقة السلاسل الزمنية ، طريقة المعاملات او المعدلات ، طريقة الارتباط .

المجموعة الثانية/ طرق التخمين/ : تعتمد هذه الطرق على خبرة شخص واحد او اكثر من اصحاب الاختصاص في موضوع الظاهرة الاقتصادية المدروسة ، وقد يكون هذا التخمين فردياً او جماعياً ، حيث تكون طرق التخمين الفردية بمشاركة من قبل اخصائي واحد في مجال معين ، يعطي التصور للتطور المستقبلي للظاهرة او النشاط المعين ، وهذا التصور ناتج عن الخبرة الطويلة للمختص . وتعتمد هذه الطريقة في المجالات التي يصعب فيها الحصول على البيانات الكاملة .

اما طريقة التخمين الجماعية فتكون بمشاركة عدد كبير من المخمنين من ذوي العلاقة لاعطاء التقدير للتطور المستقبلي للظاهرة او النشاط المعين . وتتضمن هذه الطريقة اعداد برنامج للاستبيان عن الظاهرة ويقوم المخطط بتوزيع الاستبيان على المخمنين ثم يعاد الاستبيان من المخمنين ويقوم المخطط بتعميم الاجوبة على الاستبيان الاول ، ثم يعد استبيان ثان للايضاحات الجديدة بعد ذلك تصمم الاجوبة على الاستبيان الثاني ومن ثم تقدم المعلومات لاعداد التنبؤات . وطريقة التخمين يجب أن تراعي الجوانب التالية : أن يكون المخمن ذو تأهيل دراسي عالي في مجال الظاهرة المدروسة او أن يكون له خدمة طويلة وممارسة دقيقة في مجال الظاهرة ، وأن يكون ملم بالظروف والظواهر المحيطة بالظاهرة المدروسة ، وأن يكون له رغبة واستعداد في متابعة عملية التنبؤ ، ويشارك مع عدد كبير من الاختصاصيين ومن مواقع مختلفة/ مواقع انتاجية ، معاهد وجامعات ، مراكز البحوث/ .

المجموعة الثالثة/ طرق النماذج الرياضية/ تعتبر هذه المجموعة من افضل الطرق المعروفة في التنبؤ في حالة توفر البيانات الدقيقة ، وتقوم على بناء مجموعة من العلاقات الرياضية بين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والظاهرة المدروسة .

إن تخطيط الانتاج الزراعي كنشاط واعٍ للمجتمع يهدف الى تأمين المنتوجات الزراعية بالحجم والنوعية المطلوبة والمتوافقة مع الخصائص والامكانيات الموضوعية للبلد ، يتطلب اعداد مجموعة من التنبؤات تتناول القطاع بكل نشاطاته ويمكن عرض محتويات التنبؤ في القطاع الزراعي بالشكل التالي/ [1] :

---

١ - عبد الرزاق عبد المجيد شريف . استخدام البرامج الخطية في تخطيط القطاع الزراعي . (رسالة دكتوراه) صوفيا ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٨ . (منشورة باللغة البلغارية)

الجانب الاول : تنبؤات تحديد احتياجات المجتمع من السلع الزراعية

حيث تتناول :

- حجم وتركيب حاجة الفرد من المواد الغذائية .
- الطلب على السلع الزراعية لاغراض الاستهلاك الوطني .
- الطلب على السلع الزراعية لاغراض احتياجات الصناعة .
- الجاهات الاستيرادات والصادرات للسلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية .

الجانب الثاني : تنبؤات تطور التقدم العلمي التقني في الانتاج الزراعي

حيث يتناول :

- تطور متوسط الانتاجية للمحاصيل والمنتوجات الزراعية .
- تطور مساحات الرقعة الارضية الصالحة للزراعة .
- تطور مصادر الري في الانتاج الزراعي .
- تطور المكتشفات العلمية المهتمة بزيادة الكفاءة الاقتصادية للانتاج الزراعي .

الجانب الثالث : تنبؤات استخدام قوى الانتاج في القطاع الزراعي

- عدام الاراضي الصالحة للزراعة .
- دام وتأهيل الايدي العاملة .
- .ام التقنية الانتاجية .
- مج الاستثمارات الزراعية .

الجانب الرابع ات التقسيم الاجتماعي للعمل في القطاع الزراعي

حيث تتناول

- التوزيع الجغر، لانشطة في الانتاج الزراعي .
- التخصص والتمر للانشطة في الانتاج الزراعي .
- الانماط والاشكال لانتاجية في الانتاج الزراعي .
- ازالة الفوارق بين الريف والمدينة .

الجانب الخامس : تنبؤات حجم وكفاءة الانتاج الزراعي

حيث تتناول

- انتاجية المحاصيل والمنتوجات الزراعية .

- حجم المحاصيل والمنتوجات الزراعية.
- مستوى ومعدل الزيادة في انتاجية العمل.
- مستوى التكاليف للمحاصيل والمنتوجات الزراعية.
- مستوى ومعدل الاستثمار في الانشطة الزراعية.
- مستوى الاسعار للمنتوجات والمحاصيل الزراعية.
- معدلات الزيادة في الدخل الزراعي.

الجانب السادس: تنبؤات تطور المستوى الحياتي للعاملين في القطاع الزراعي

حيث تتناول

- تطور الانشطة الخدمية للانتاج الزراعي (التسويق، التسليف).
- تطور نظام الادارة والتنظيم في الانتاج الزراعي.
- تطور مستوى الخدمات الاجتماعية للريف.
- تطور مستوى الدخل الفردي للعاملين في الانتاج الزراعي.

وتعد هذه المجموعة من التنبؤات في القطاع الزراعي بصورة متوافقة مع اعداد تنبؤات لكل منتوج او نشاط زراعي حيث تتداخل هذه التنبؤات فيما بينها لتعطي صورة واضحة عن الرؤية العلمية المستقبلية لهذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني.

وللاحطة الفقرات الاساسية في التنبؤ عن نشاط زراعي واحد، نتناول تنبؤ تطور انتاج واستهلاك الدواجن. حيث يعتمد على الفقرات التالية:

- اتجاهات تطور انتاج واستهلاك الدواجن في العالم.
- اتجاهات تطور انتاج واستهلاك الدواجن في القطر.
- تقدير اتجاهات تطور الانتاج والانتاجية للدواجن في القطر.
- تقدير اتجاهات تطور استهلاك الدواجن في القطر.
- تقدير استيرادات وصادرات الدواجن في القطر.
- مجالات تطور الطاقات الانتاجية والتقنية لانتاج الدواجن في القطر.
- التخصص والتمركز والتوزيع الجغرافي لانتاج الدواجن في القطر.
- مستوى ومعدل الاستثمار لانتاج الدواجن.
- التصنيع والتسويق والتجهيز المادي لانتاج الدواجن.
- احتياجات التأهيل والتدريب للايدي العاملة في انتاج الدواجن.
- الانماط والاشكال الانتاجية في انتاج الدواجن.
- الكفاءة الاقتصادية في انتاج الدواجن.
- الادارة والتنظيم في وحدات انتاج الدواجن.

المبحث السابع نظام البرامج الشاملة في التخطيط الاقتصادي

البرامج الشاملة هي احد الاركان الاساسية في التخطيط الاقتصادي ـ الاجتماعي ، والذي بدأت معظم الدول الاشتراكية توليه دوراً بارزاً في النشاط التخطيطي كمستند تخطيطي جديد يتناول بشكل تفصيلي كل الاجراءات الكفيلة لحل المشاكل المعقدة في التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي.

ومضمون البرامج الشاملة او كما يطلق عليه أحياناً البرامج المركبة او البرامج التفصيلية يتضمن مجموعة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والانتاجية والتنظيمية والدراسية والتي تقود لتحقيق هدف معين لتطور المجتمع[1] هذه البرامج تتناول ربط الاهداف بالوسائل وبشكل تفصيلي وعلمي للوصول الى اعلى كفاءة اقتصادية ، وتعد هذه البرامج من قبل الوزارات والمؤسسات المتخصصة عن طريق المشاركة الفعلية للوحدات الاقتصادية ذات العلاقة ، واعداد هذه البرامج يعتمد على الاسس التالية : ـ

- تحليل وتقييم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية المؤثرة على موضوع البرنامج .
- تقدير معدلات واتجاهات التطور المستقبلية لموضوع البرنامج .
- تحديد الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية والتنظيمية والدراسية اللازمة للوصول الى الهدف بأعلى كفاءة .

هذه البرامج تكون كأساس علمي في بناء الخطة الاقتصادية وتعكس الصورة الواقعية للوصول الى الاهداف عن طريق التناسق والترابط بين الانشطة المختلفة . والبرامج الشاملة يمكن ان تصنف تبعاً لعدة معايير حسب محتوى المشكلة (الموضوع) ، حسب البعد الزمني ، حسب مستوى الاعداد .

وحسب محتوى الموضوع تصنف البرامج الشاملة الى الانواع التالية :

- البرامج التكنيكية الوطنية ، هذه البرامج تعمل على تحقيق سياسة علمية تكنيكية موحدة لادخال احدث منجزات التقدم العلمي التكنولوجي .
- البرامج التكنيكية الانتاجية ، هذه البرامج تعمل على توجيه وتنسيق الموارد

---

[1] / ت . ن كيرجيتكو ، خطة طويلة المدى لتطور الاقتصاد الوطني في اتحاد الجمهوريات البوفيتية ، العلم والفن ، صوفيا ١٩٧٦ ص ٢٢٦ (منشور باللغة البلغارية) .

المادية في عملية الانتاج على اساس احدث التكنيك وصولاً الى افضل نوعية للمنتوج .

- البرامج الاقتصادية الاجتماعية ، تضع هذه البرامج الحلول والاجراءات للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .
- البرامج الاقتصادية الدولية ، هذه البرامج تتناول تطور الروابط والعلاقات الاقتصادية بين الدول الشقيقة والصديقة .
- البرامج التنظيمية ، تعالج هذه البرامج تطور البناء التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية وارساء القواعد للانشطة الحسابية والادارية والتخطيطية .

أما حسب الارتباط بالبعد الزمني فيمكن تصنيف البرامج الشاملة الى برامج قصيرة المدى (١ ـ ٣) سنوات ، متوسطة المدى (٣ ـ ٥) سنوات ، وطويلة المدى (١٠ ـ ١٥) سنة .

وتصنف البرامج الشاملة حسب مستوى الاعداد الى :

- البرامج الشاملة للاقتصاد الوطني ، والتي تعد لأجل حل المشاكل الطويلة المدى ، وتعد للوصول الى احد الاهداف الوطنية .
- البرامج الشاملة للقطاعات الاقتصادية ، تعد لحل المشاكل على مستوى القطاعات الاقتصادية وتعد للوصول الى احد الاهداف الاساسية .
- البرامج الشاملة للفروع ، تعد لحل المشاكل على مستوى الفروع الاقتصادية وتعد للوصول الى احد الاهداف الخاصة .
- البرامج الشاملة للوحدات الجغرافية ، تعد لحل المشاكل على مستوى الاقاليم والوحدات الجغرافية وتعد للوصول الى احد الاهداف الخاصة .

ان استخدام هذا العنصر في التخطيط الاقتصادي ، يبرز سؤال ماهي العلاقة بين البرامج الشاملة والخطة الاقتصادية ؟ والجواب على هذا السؤال نلاحظ اتجاهين اساسيين : الاتجاه الاول يعتبر الخطة عبارة عن مجموعة من البرامج ، وعليه فان اعداد البرامج الشاملة لا يترك ضرورة وجود خطة ، لكن هذا الاتجاه يتنافى مع المبادىء الاساسية في التخطيط الاقتصادي كالالزامية والمرونة والمركزية الديمقراطية ، الاستمرارية والتواصل .. الخ . اما الاتجاه الثاني يعتبر البرامج الشاملة عنصر في التخطيط الاقتصادي يوجد مع العناصر الاخرى والمتمثلة بنظام الاهداف ، نظام التنبؤات ، نظام المعايير والمؤشرات ، وتأتي بعد الانتهاء من رسم الاهداف والتنبؤات ، ليعطي الانشطة التفصيلية لتطور مجال معين ، وبذلك فهو يقوي مبدأ الحلقة القيادية في التخطيط الاقتصادي والمتضمن تسليط الضوء على

مشكلة معينة او نشاط معين ويمكن اعداد مجموعة من البرامج لمشكلة واحدة في التطور الاقتصادي لتناول الامكانيات المتباينة للوصول الى الاهداف المحددة .

وبهذا المعنى فان البرامج الشاملة تعطي امكانية للنشاط التخطيطي لتحديد تفصيلات لايمكن تغطيتها خلال الخطة .

وعليه فان البرامج الشاملة تمثل مستندات علمية توضع لاعداد الخطة الاقتصادية بشكل علمي وتفصيلي للوصول الى اعلى كفاءة اقتصادية في تطور المجال ذات العلاقة/١ .

ان محتويات هذه البرامج تتباين من اقتصادي الى آخر ، ولكن هناك اجماع على محتويات رئيسة يجب تناولها عند اعداد هذه البرامج ، والتي يمكن ان تكون حسب المخطط التالي ، لاحظ مخطط رقم (٣)

١ - القسم الاول (قسم الاهداف)

يتناول هذا القسم تحديد الهدف الاساسي او الهدف الخاص للمجال المدروس كذلك تحديد الواجبات الاساسية والثانوية للوصول الى الهدف المذكور

٢ - القسم الثاني (قسم الدراسات)

يحدد هذا القسم الانشطة الدراسية والبحوث العلمية اللازمة لتطوير المجال المدروس ، حيث يشار فيه الى الدراسات العلمية في مجال تحسين التقنية ، والدراسات العلمية في مجال التوزيع الجغرافي ، الدراسات العلمية في مجال رفع الكفاءة الاقتصادية ، الدراسات العلمية في مجال اعداد المعايير والمؤشرات ، الدراسات في مجال تحسين الانشطة الخدمية والتخطيطية والادارية ، الدراسات في مجال الاستثمار وفي الدراسات في مجال التصاميم الهندسية .

٣ - القسم الثالث (قسم الانتاج)

يشير هذا القسم الى النشاط الاساسي للمجال المدروس حيث يشار الى عدة جوانب :

حجم الانتاج النهائي ، معايير ومؤشرات الانتاج ، الطاقة الانتاجية ، الطاقة التصميمية ، المستوى التقني ، نوعية المنتوج ، التخصص والتمركز في النشاط الانتاجي .

١/ ب . بودايي ، ضريبة البرامج الهادفة في التخطيط الوطني الزراعي ، مجلة المسائل الاقتصادية ، العدد الاول - ١٩٧٨ ، موسكو ص ٥ - ٩ (منشور باللغة الروسية)

٤ - القسم الرابع (قسم الموارد) :

يتضمن هذا القسم الاشارة الى التوليفة المثلى بين عناصر الانتاج (الموارد البشرية ، الموارد الرأسمالية ، الموارد الطبيعية) اللازمة للنشاط المدروس ، حيث أشار هذا القسم الى نوعية الكادر المطلوب ، المساحات الضرورية ، الارصدة الرأسمالية ، مستوى التنظيم المطلوب .

٥ القسم الخامس (قسم التكامل) :

يشير هذا القسم الى الروابط والعلاقات للمجال مع المجالات الاخرى حيث يمكن تقسيم هذه العلاقات الى : علاقات في مجال الدراسات والبحوث علاقات في مجال التعاقد ، علاقات في مجال التبادل .

٦ القسم السادس (القسم الاجتماعي) :

يتناول هذا القسم تطوير الجانب الاجتماعي للمجال المدروس ، حيث يشار فيه الى الجوانب التالية : اعداد وتأهيل الكادر ، الخدمات الاجتماعية ، الحوافز المادية والمعنوية .

٧ القسم السابع (قسم الكفاءة الاقتصادية) :

يشير هذا القسم الى مستوى الكفاءة الاقتصادية المطلوب للمجال ، والذي يتناول المتغيرات التالية : الكلفة ، الربح ، انتاجية العمل والاسعار .

ان اعداد البرامج الشاملة من الاعمال المعقدة والتي تحتاج مشاركة عدد كبير من الاختصاصيين في الانشطة المتعددة للمجال المعين ، كذلك مشاركة المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد . ويتطلب اعداد البرنامج المرور بالمراحل التالية :

١ - مرحلة جمع وتحليل البيانات ، في هذه المرحلة يتم تحليل وتقييم الواقع المدروس وتحديد الاهداف والواجبات المطلوبة للبرنامج ، وتحديد الامكانيات المتاحة لتحقيق تلك الاهداف والواجبات .

٢ - مرحلة الاعداد للانشطة المختلفة ، في هذه المرحلة يتم تحديد الانشطة الموصلة للاهداف ، حيث تحدد الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والتكنيكية والانتاجية والتنظيمية والدراسية .

٣ - مرحلة اعداد وصياغة البرنامج ، في هذه المرحلة يتم اعداد الصورة النهائية للبرنامج وتحديد المؤشرات والمعايير والتوصيات اللازمة ، لكي تعطي صورة

الترابط بين الانشطة المختلفة للمجال المدروس ، وتكون الاساس العلمي الذي تستند اليه الجهات التخطيطية .

مخطط رقم (٢) ، يوضح محتويات المسوح العمرانية

القسم السادس القسم الاجتماعي	القسم الخامس قسم النقل	القسم الرابع قسم المواد	القسم الثالث القسم الفني	القسم الثاني قسم الدراسات والبحوث	القسم الاول قسم الاشراف
• عداد وتأهيل	• علاقات من مجال العون العائلي	• الموارد الرأسمالية	• البيانات	• العلم والتقدم التكنيكي	• صف المجال
• الشرطة الاجتماعية	• علاقات في مجال التعاقد	• الموارد البشرية	• البيانات	• التصاميم الهندسية	• الواجبات الرئاسية
• الموارد المادية والعينية	• علاقات في مجال التبادل	• العقدات	• التوزيع والتسويق		
	• القسم السابع •				
	• الكلمة • الربح • اتاحة العمل • الاسعار				

المبحث الثامن : ادوات التخطيط الاقتصادي

يستند التخطيط الاقتصادي كاسلوب لادارة الاقتصاد الوطني الى عدد من الادوات ، تحدد الاستخدام الواعي للقوانين الاقتصادية وتأمين التطور المستقبلي للاقتصاد الوطني ، واهم هذه الادوات : الموازين الاقتصادية ، تحليل المدخلات ـ المخرجات ، البرمجة الخطية ، المعايير والمؤشرات .

اولاً : الموازين الاقتصادية (الموازين التخطيطية)

تعتبر الموازين الاقتصادية من اهم ادوات التخطيط الاقتصادي في الدولة الاشتراكية ، حيث يكون التماسك للنشاط التخطيطي على مستوى الاقتصاد الوطني ، الارتباط بادوات التخطيط الاخرى ، كالنماذج الاقتصادية والمعايير والمؤشرات . ان استخدام الموازين الاقتصادية يعطي الامكانية للوقوف على الواقع الاقتصادي وتحديد نمو والحلقات الرئيسية فيه ، والميزان الاقتصادي حساب يعد لكل نشاط أو

قطاع او مورد اقتصادي ، يخصص الطرف الاول لمصادر النشاط او القطاع او المورد . ويخصص الطرف الثاني للاحتياجات من النشاط او القطاع او المورد الاقتصادي .

وتصنف الموازين الاقتصادية تبعاً لعدة معايير منها : -

- حسب موضع الميزان : حيث تنقسم الموازين الى موازين الانشطة الانتاجية ، موازين الانشطة الخدمية ، موازين الاقاليم والوحدات الجغرافية ، موازين عوامل الانتاج ، موازين السلع والخدمات .
- حسب وحدة القياس : حيث يمكن قياس العمليات والانشطة الاقتصادية بوحدات قياسية عينية او نقدية ، وعليه تنقسم الموازين الى موازين مادية وموازين نقدية .
- حسب البعد الزمني : تنقسم الموازين الاقتصادية تبعاً للفترة الزمنية ، حيث تكون لفترات زمنية سابقة او فترات زمنية مستقبلية ، وبذلك تكون موازين تاريخية والتي تخص فترات زمنية سابقة وكذلك موازين مستقبلية والتي تخص فترات زمنية لاحقة .

ان تخطيط الانتاج الزراعي يعتمد على مجموعة من الموازين . وبانواع مختلفة (لاحظ مخطط رقم ٤)[١] ، واهم الموازين في الانتاج الزراعي هي الموازين المادية ، الموازين النقدية ، موازين العمل ، موازين التجارة الخارجية الزراعية ، ميزان التشابك الاقتصادي .

الموازين المادية :

تحتل الموازين المادية اهمية بارزة في موازين الانتاج الزراعي والتي تعد على كل المستويات في الاقتصاد الوطني ، فالموازين المعدة على مستوى الاقتصاد الوطني تعطي امكانية توزيع المنتوجات الزراعية حسب الوحدات الجغرافية المختلفة في القطر وحسب الحاجة من كل المنتوج . اما الموازين المعدة على مستوى الوحدات الاقتصادية فتعطي امكانية تحقيق الكفاءة الاقتصادية للانشطة المختلفة . والموازين المادية تصور التعادل بين الموارد والاحتياجات من العناصر المادية في عملية الانتاج ، وتعتمد وحدات القياس المادي كوحدات الوزن والطول والمساحة والحجم والاعداد . مثال ذلك موازين المنتوجات النباتية ، موازين المنتوجات الحيوانية ،

١/ ل . بروكوفا ، تخطيط الانتاج الزراعي الاشتراكي ، معهد الاقتصاد العالمي كارل ماركس - صوفيا - ١٩٨٠ ص ٢١٨ . (منشور باللغة البلغارية)

موازن المورد الارضي ، موازن المكائن والمعدات ، موازن المواد الاولية ، موازن الوقود ، موازن الطاقة . وعند اعداد موازن المنتوجات الزراعية من الضروري ان تتوافق مع خصوصيات الانتاج الزراعية وخاصة موسمية الانتاج وموسمية العمليات الانتاجية ، حيث تحتاج عمليات الانتاج الزراعي الى تقويم سنوي وانتاجي يوضح الموعد المناسب لكل عملية .

ويحتل ميزان الارض مكان الصدارة في موازن الموارد الانتاجية ، حيث تعتبر الارض المورد الانتاجي الرئيسي في تطور الانتاج النباتي ، كذلك يعتبر ميزان الاعلاف من اهم الموازن في تطور الانتاج الحيواني وان اعداد الموازن المادية قد تكشف عدم التوازن والتوافق بين الموارد والاحتياجات ، وعليه يجب مراعاة اسس وضوابط لتلافي عدم التوازن الموجود بين جانبي الميزان وهذه الضوابط هي : -

- تحديد معايير استخدام الموارد الانتاجية - الارض ، الآلات والمكائن ، المواد الاولية الوقود ، الطاقة وغيرها . وتحقيق امكانية خفض الحاجة من الموارد المذكورة من خلال تحسين تكنولوجيا الانتاج الزراعي ، والحد من جوانب الهدر والتبذير للموارد المادية .
- بحث امكانية زيادة الانشطة الانتاجية المختلفة من خلال اكتشاف واستخدام الموارد الانتاجية البديلة ، دون الاعتماد على الموارد الانتاجية التقليدية وعلى اساس تحقيق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية .
- تبويب الاحتياجات على ضوء اهميتها الاقتصادية ، واشباع الاحتياجات على ضوء اهميتها في مرحلة الخطة الحالية ، وترك اشباع الاحتياجات الاخرى للمراحل القادمة من التخطيط .
- دراسة امكانية التعاون والتكامل الدولي في استيراد وتصدير بعض الموارد والسلع الاقتصادية وبما يتناسب مع النمو الاقتصادي للدول خلال مرحلة الخطة .

الموازن النقدية :

يرتبط استخدام الموازن المادية مع استخدام الموازن النقدية ، حيث تصور الموازن النقدية التعادل بين الموارد والاحتياجات بشكل نقدي ، وبذلك تعطي الفرصة والمجال للوقوف على الامكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني والوحدات الاقتصادية بشكل نقدي ، ومن ثم وضع القرارات التخطيطية . ان هذه الموازن تكون الاساس في توضيح العلاقات بين القطاعات والاقسام والانشطة والاقاليم

مخطط رقم (٤) : الموازين المستخدمة في تخطيط الانتاج الزراعي

للاقتصاد الوطني ، وبين الاستهلاك والاستثمار ، وبين الاستيراد والتصدير وبين دخول المواطن ، الى غير ذلك ، واهم الموازين النقدية هي :

- ميزان الدخل الزراعي ، حيث يشير الى مصادر الدخل الزراعي الوطني من الأنشطة المختلفة والى توزيعاته واستخداماته . ويوضح هذا الميزان نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الدخل الوطني .
- ميزان الدخول والنفقات للعاملين ، يشير هذا الميزان الى حجم الدخول للعاملين في الانشطة الزراعية ، وابواب النفقات الضرورية ، ويكون هذا الميزان الاساس في تحديد القوة الشرائية والمستوى الحياتي للعاملين .
- ميزان التخصيصات ، يوضح هذا الميزان حجم رؤوس الاموال المخصصة للمرحلة التخطيطية القادمة والى الاحتياجات المختلفة من هذه التخصيصات للارصدة الانتاجية الاساسية والارصدة الانتاجية المتغيرة ، والى الانشطة الاقتصادية الاخرى .

موازين العمل :

تختص هذه الموازين بالتعادل بين مصادر العمل والاحتياجات منها وعلى مستوى القطاع الزراعي كجزء من الاقتصاد الوطني ، وعلى مستوى الاقسام والوحدات والانشطة المختلفة في هذا القطاع ، واهم انواع هذه الموازين هي :

١ - ميزان الايدي العاملة الزراعية ، حيث يشير هذا الميزان الى مصادر واحتياجات الايدي العاملة للنشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني ، ونسبة العاملين الزراعين الى العاملين في الانشطة الاقتصادية الاخرى .
- ميزان الايدي العاملة للانشطة الزراعية ، يوضح هذا الميزان مصادر واحتياجات الايدي العاملة لكل نشاط زراعي ، حيث يعتمد عدد العاملين في كل نشاط على نوع الفن الانتاجي المستخدم في ذلك النشاط الزراعي .
٢ - ميزان الكوادر الزراعية ، يتناول هذا الميزان عرض الاحتياجات من الكوادر الفنية الزراعية وبدرجات تأهيلية مختلفة . ومصادر توفير هذه الكوادر .

موازين التجارة الخارجية الزراعية :

تهتم هذه الموازين بتوضيح الواردات والصادرات من السلع الزراعية الغذائية والسلع الزراعية غير الغذائية ، كذلك توضح التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات من السلع الغذائية .

ميزان التشابك الاقتصادي

يهدف هذا الميزان الى استبعاد وجود اي اختلال في الموازين الاقتصادية ، فهو بذلك يصور العلاقات والروابط بين اقسام الاقتصاد الوطني وينسق بين نشاطات القطاعات في انتقال الموارد والمنتوجات فيما بينها ، ويشكل القطاع الزراعي احد القطاعات الاساسية في هذا الميزان ، وبذلك يضمن توافق هذا النشاط مع النشاطات الاقتصادية الاخرى .

والسبب الرئيسي لخلق هذا النوع من الموازين ، هو الانتقاد الموجه الى الموازين الاقتصادية كأداة تخطيطية بانها عاجزة عن تحقيق التوازن والتناسق الكامل بين الموارد والاحتياجات على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، وذلك لان الموازين الاقتصادية تعكس الاستخدامات المباشرة فقط من الموارد والانشطة دون ان تعكس الاستخدامات غير المباشرة . وعليه فأن واجب ميزان التشابك الاقتصادي هو تحديد المستلزمات المباشرة وغير المباشرة وانتقالها بين القطاعات المختلفة .

ثانياً : نموذج تحليل المدخلات ـ المخرجات

يعود هذا النموذج الى فرانسو كيناي زعيم مدرسة الطبيعيين ، الذي وضع الجدول الاقتصادي المعروف ، حيث حاول تبيان كيفية حدوث انتقال السلع والنقود بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتطور تحليل كيناي على يد كارل ماركس عند تحليله عملية اعادة الانتاج البسيط والموسع ، حيث بسط التشابك بين القطاعات على اساس تجميعها في قطاعين فقط هما قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك .

ويرجع الفضل في تطور الصورة الحاضرة لنموذج تحليل المدخلات ـ المخرجات الى الاقتصادي السوفيتي ليونتيف ، عند محاولته تطوير الموازين الاقتصادية . وقد ساعد على انتشار تحليل المدخلات ـ المخرجات التطور الكبير الذي شهدته الالات الحاسبة الحديثة ، اذ باستطاعة هذه الالات حل العشرات بل المئات من المعادلات الخطية بسرعة مذهلة/١ .

ويستخدم جدول ليونتيف بكفاءة لاحكام السيطرة على توازن الانتاج على صعيد المؤسسات الانتاجية الكبيرة في كل البلدان الرأسمالية والاشتراكية . ويتميز الاقتصاد الاشتراكي على قدرته على استيعاب نموذج ليونتيف في مجال التخطيط الاقتصادي الشامل الى امرين/٢ .

١ ـ د/ عصام عزيز شريف ، تحليل المدخلات ـ المخرجات ، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٣ ، ص ٨ ـ ١٠ .

- الاول امكانية الحصول على البيانات الاقتصادية في جميع الوحدات الانتاجية، بينما يصعب استقصاء البيانات الحقيقية في الاقتصاد الراسمالي بسبب التهرب من الضرائب والحرص على اخفاء بعض الحقائق على نقابات العمال والراي العام وغير ذلك.
- الثاني امكانية الزام جميع الوحدات الانتاجية بالبرنامج الامثل الذي من شأنه تعظيم الدخل القومي بسبب الملكية الجماعية لوسائل الانتاج.

ويقوم النموذج على تقسيم الاقتصاد الوطني الى عدد من القطاعات بحيث يمثل كل قطاع وحدة متجانسة، ثم بيان تدفقات كل قطاع في صورة معادلات بسيطة هي معادلة الموارد والاستخدامات كما في الصورة التالية/[1].

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك النهائي الخاص + الاستهلاك النهائي العام + الاستهلاك الوسيط + الاستثمار الثابت + التصدير.

وحيث ان الاستثمار والاستهلاك النهائي والصادرات تمثل طلبا نهائيا على الموارد فانه يمكن وضع المعادلة السابقة في الصورة التالية.

الانتاج + الاستيراد = الطلب النهائي + الاستهلاك الوسيط وبنقل الاستيراد الى الطرف الاخر من المعادلة، تصبح المعادلة.

الانتاج = الاستهلاك الوسيط + الطلب النهائي ـ الاستيرادات

وعند طرح الاستيرادات من الطلب النهائي، فان الطلب النهائي يمثل الاستهلاك النهائي والاستثمار وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ـ الاستيرادات)، وعند ذلك تكون المعادلة.

الانتاج = الاستهلاك الوسيط + الطلب النهائي.

ويمثل نموذج المدخلات ـ المخرجات مصفوفة "ن" وعدد اعمدتها "ن" ايضا، توضح في الصورة الافقية القطاعات المنتجة وتدفقاتها، وتوضح الصورة العمودية القطاعات المستخدمة، وواضح ان اعداد وانواع الاعمدة الافقية هي اعداد وانواع الاعمدة العمودية نفسها، وبذلك فان كل قطاع يظهر مرة بوصفه قطاعا منتجا، ومرة بوصفة قطاعا مستخدما، فكل قطاع يخط خاص وعمود خاص.

---

(١) د ـ عمر وهبي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢ ص ٣٢٦ ـ ٣٣٦.

وان هذا التحليل ينطلق من حقيقة اساسية بسيطة ، هي ان كل قطاع لا يمكن ان يمارس نشاطه الا عن طريق التبادل مع القطاعات الاخرى ، وتظهر العلاقات القائمة بين القطاعات على شكل صفقات تجري بين هذه القطاعات .

ولتوضيح ذلك ناخذ القطاع الزراعي ، كاحد القطاعات في النموذج نلاحظ ان الخط الخاص بالنشاط الزراعي يوضح توزيع منتجات هذا القطاع على مختلف القطاعات او على مختلف الاغراض ، والعمود الخاص بالنشاط الزراعي يوضح الاستخدامات اللازمة لهذا القطاع والتي يحصل عليها .

من القطاعات الاخرى ، وللتوضيح نفترض المثال التالي (جدول رقم ١)

جدول المستخدم ـ المنتج

المستخدم / المنتج	$ق_1$ $ق_2$ $ق_3$ $ق_4$	ن	مجموع المخرجات	الطلب النهائي	الانتاج النهائي
$ق_1$	$س_{1,1}$ $س_{1,2}$ $س_{1,3}$ $س_{1,4}$	$س_{1,ن}$	ج١	ط١	س١
$ق_2$	$س_{2,1}$ $س_{2,2}$ $س_{2,3}$ $س_{2,4}$	$س_{2,ن}$	ج٢	ط٢	س٢
$ق_3$	$س_{3,1}$ $س_{3,2}$ $س_{3,3}$ $س_{3,4}$	$س_{3,ن}$	ج٣	ط٣	س٣
$ق_4$	$س_{4,1}$ $س_{4,2}$ $س_{4,3}$ $س_{4,4}$	$س_{4,ن}$	ج٤	ط٤	س٤
ق ن	$س_{ن,1}$ $س_{ن,2}$ $س_{ن,3}$ $س_{ن,4}$	$س_{ن,ن}$	ج٥	ط٥	س ن
مجموع المدخلات	$م_1$ $م_2$ $م_3$ $م_4$				
القيمة المضافة	$س_{1,م_1}$ $س_{2,م_2}$ $س_{3,م_3}$ $س_{4,م_4}$	م ن	س ن ـ س ن		
مجموع الانتاج	$س_1$ $س_2$ $س_3$ $س_4$	س ن			

حيث تمثل $ق_1$ ، $ق_2$ ، $ق_3$ ، $ق_4$ ، ق ن ، القطاعات الاقتصادية لنموذج وتظهر مرة في الجانب العمودي لتمثل القطاعات المنتجة ، ومرة في الجانب الافقي لتمثل القطاعات المستخدمة . ففي القطاع الاول تمثل $س_{1,1}$ منتجات القطاع الاول والمستخدم من القطاع نفسه ، وتمثل $س_{2,1}$ منتجات القطاع الاول والمستخدم من القطاع الثاني ، كذلك $س_{3,1}$ تمثل منتجات القطاع الاول والمستخدم من القطاع

حيث تمثل ق١ ، ق٢ ، ق٣ ، ق٤ ، قطاع الخدمات ، قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة الثقيلة ، قطاع الصناعة الخفيفة وعلى التوالي ، ويظهر كل قطاع مرة كمنتج ومرة كمستخدم من منتوجاته ومنتوجات القطاعات الاخرى .

نلاحظ ان القطاع الثاني الذي يمثل قطاع الزراعة قد انتج ما قيمته (٢٥٠) ، وقد تم توزيعها الى و (صفر) القطاع الاول ، (٢٥) الى القطاع الثاني ، (صفر) الى القطاع الثالث ، (١٢٠) الى القطاع الرابع ، وبذلك يبلغ مجموعات التوزيع كمخرجات لهذا القطاع الى القطاعات الاخرى الى (١٤٥) . وبلغ مجموع الطلب النهائي لمنتوجات هذا القطاع الى (١٠٥) موزعة الى الاستهلاك النهائي ، الاستثمار ، الصادرات . وفي الوقت نفسه نلاحظ ان القطاع الزراعي قد استلم من القطاعات الاخرى ومن القيمة نفسها ما قيمته (٧٥) موزعة من القطاع الاول (٢٥) والقطاع الثاني (٢٥) والقطاع الثالث (٢٥) . وان مجموع ما انتجه هذا القطاع بلغ (٢٥٠) ، واذا ما طرح منه مجموع المدخلات فيكون الفرق (١٧٥) والذي يمثل القيمة المضافة لهذا القطاع .

ان نموذج المدخلات ـ المخرجات يوضح علاقات التبعية الاقتصادية الفنية الموجودة بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة ، والتي يمكن عن طريقها حساب المعاملات الفنية التي تلعب دوراً اساساً في عملية اعداد الخطة . ويوضح المعامل الفني للقطاع (١) بالنسبة للقطاع (٢) ، كمية منتجات القطاع (٢) اللازم لانتاج ماقيمته وحدة واحدة من القطاع (١) . وعليه فان زيادة انتاج القطاع (١) بوحدة واحدة او بعدد من الوحدات يتطلب كمية من منتجات القطاع (٢) لتحقيق هذا الحجم من الانتاج في القطاع (١) .

ويجري اعداد المعاملات الفنية لكل قطاع في ضوء علاقته مع القطاعات الاخرى ، فالمعامل الفني (آرو) تمثل قيمة مستلزمات الانتاج المنتجة في القطاع (ر) واللازم لانتاج وحدة واحدة من منتجات القطاع (و) ، وكما في الصفة التالية :[١]

$$\text{آرو} = \frac{\text{س ر و}}{\text{س و}}$$

---

١ / د . عبي عبي النجار ، تحليل المستخدم/ المنتج كاسلوب في التخطيط الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد ، العدد الاول ، السنة الاولى ـ ايلول ١٩٨٠ ، ص٤٤ .

المبحث التاسع : اساليب التخطيط الاقتصادي

الاسلوب يعني نقطة الانطلاق التي تشترط الاتجاه العام لمدى بعيد في تطبيق نشاط معين . والاسلوب التخطيطي يعني نقطة الانطلاق التي تشترط المسيرة الطويلة للنشاط التخطيطي . والتطبيق الاشتراكي ، افرز نقطتي انطلاق هما الموارد المحدودة ، والاهداف البعيدة ، وعلى هذا الاساس تكون اسلوبان في التخطيط الاقتصادي : (١) اسلوب الفروع او الاقسام والذي يعتمد على الموارد المتاحة كنقطة انطلاق في النشاط التخطيطي ، والاسلوب الاخر هو اسلوب الجوامع العلاقة والذي يعتمد على نظام الاهداف البعيدة كنقطة انطلاق في النشاط التخطيطي .

(٢) وقد طبق اسلوب الفروع لسنوات عديدة في الدول الاشتراكية بعد الفترة التي اعقبت انتصار الثورات الشعبية ، والتي تميزت بالمستوى الاقتصادي الضعيف والمتمثل بقلة الموارد الرأسمالية ، وتخلف الموارد البشرية والطبيعية . ولقد تمكنت هذه البلدان من رفع المستوى الاقتصادي لبلدان عبر خطط خمسية ومن خلال بناء القاعدة المادية التقنية للانشطة الانتاجية ، ويمكن تصوير المراحل التي يمر هذا الاسلوب بالشكل التالي :(١)

مراحل اسلوب الفروع

(١) تحليل الواقع الاقتصادي

(٢) تقييم الامكانيات المتاحة

(٣) تحديد الاهداف والانشطة

ان اعداد خطة الاقتصاد الوطني بالاعتماد على هذا الاسلوب تكون من خلال تجميع خطط الفروع والانشطة في الاقتصاد الوطني ، حيث تحدد تطور اهم الفروع الاقتصادية (التي تتوفر لها الموارد لتطويرها) ، ومن ثم الفروع المرتبطة بها ، وبالتالي الفروع والانشطة الاخرى .

---

(١) د. حسن سماوي واخرون ، اسلوب الجوامع ، مجلة الادارة ، النظرية والتطبيق العدد الاول ، عمان ، ١٩٧٣ ص ٥٩ (منشور باللغة الانكليزية)

تطبيق هذا الاسلوب يعطي فرصاً غير متوازنة في التنمية الاقتصادية ، اي يفرض النمو غير المتوازن في الاقتصاد الوطني ، والتي يمكن ان يقبل بها لمرحلة محدودة وذلك لتخلف الانشطة الاقتصادية . وقد نادى للنمو غير المتوازن كثير من الاقتصاديين ومن ابرزهم فرانسوا بيرو والبرت هيرشمان/٢ .

ويقوم تحليل هيرشمان للنمو غير المتوازن على ان عملية التنمية يجب ان تبدأ بانماء بعض الانشطة الرائدة ، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً الى بقية القطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يعتبر هيرشمان ان النمو غير المتوازن يمثل ميزة كبرى في البلدان النامية والتي تفتقر الى القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار للموارد الاقتصادية المحدودة فيها . فالنمو غير المتوازن لبعض القطاعات يحفز على الاستثمار في القطاعات الاخرى .

ويؤخذ على النمو غير المتوازن انه عاجز من خلق التنمية الشاملة لحاجات المجتمع المادية والمعنوية وابقاء الاقتصاد الوطني في حالة التأخر ، وعليه لابد من اعتماد النمو المتوازن المتوافق مع نظام من الاهداف يعكس الحالة والنتائج المطلوب الوصول اليها لمرحلة زمنية معينة ، لذلك بدأت الدول الاشتراكية ترفض استمرار اسلوب الفروع في التخطيط الاقتصادي لوجود النواقص التالية : عدم امكانية تقدير التطور اللاحق للانشطة الاقتصادية ، عدم امكانية تحقيق المركزية في النشاط التخطيطي ، لايعطي افاقاً للتقدم الفني والاكتشافات الموردية ، كذلك لاتحقق الشمولية والترابط ولا الاستمرارية والتواصل في النشاط التخطيطي .

وعليه بدا التركيز على انتهاج اسلوب جديد في التخطيط الاقتصادي ، يضمن الانطلاق من تحديد الاهداف البعيدة للتنمية الاقتصادية والمتمثلة بتحقيق الاشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية لافراد المجتمع ، من خلال بناء القاعدة المادية التقنية للاقتصاد الوطني وخلق التطور المتعدد الجوانب للفرد في المجتمع .

ان اسلوب البرامج الهادفة طرح تطبيقه في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٨ كأسلوب في ادارة التخطيط الاقتصادي ، وكأحد الاتجاهات في تحسين ورفع المستوى العلمي للنشاط التخطيطي/١ .

---

٢ / عبدالحميد عبد القاضي (دكتور) . دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي . الجزء الاول دار الجامعات المصرية ـ الاسكندرية . ص ١٣١ .

١ / المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي . التقارير والقرارات . صوفيا ١٩٧١ ص ٩٥ (مستور باللغة البلغارية)

ومن ثم طرح تطبيق هذا الاسلوب في دول اشتراكية اخرى عام ١٩٧٤ منها جمهورية بلغاريا الشعبية ، حيث اعتمدت هذه الدولة اسلوب البرامج الهادفة في اعداد خطة بعيدة المدى ١٩٧٥ - ١٩٩٠ ، وفي اعداد الخطة الخمسية السابعة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

(٢) وجوهر اسلوب البرامج الهادفة يتضمن التحديد العلمي لاهداف التطور الاقتصادي - الاجتماعي لمرحلة زمنية معينة واعداد البرامج والانشطة اللازمة للوصول الى تلك الاهداف ، ويمر هذا الاسلوب بالمراحل التالية :/*

(١) تحديد نظام الاهداف

(٢) تقيم وتقدير الامكانيات

(٣) تحديد الانشطة والفعاليات

(١) ان الاهداف في اسلوب البرامج الهادفة هي المحفز للتطور وليس نتائج التطور ، كما في اسلوب الفروع (٢) وتقيم وتقدير الامكانيات يختلف ايضا حيث يعتمد على تطور وخلق الموارد للوصول الى الاهداف ، اما في اسلوب الفروع فيعتمد على الامكانيات المتاحة في القطاعات الاقتصادية (٣) ان استخدام اسلوب البرامج الهادفة يوفر الاهداف الواضحة والثابتة للتطور ، كذلك الشمولية والترابط لكل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والاستمرارية والتوازن في النمو الاقتصادي .

وتطبيق اسلوب البرامج الهادفة يعتمد على وجود عناصر رئيسة هي : نظام الاهداف ونظام التنبؤات ونظام البرامج الشاملة . ومسيرة التطبيق تكون من خلال المراحل التالية :

١ - اعداد التنبؤات والتصورات لتطور الانشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة زمنية معينة .

---

*/ ك . حسكوف . نحو تحسين اساليب العمل . المنشورات المالية . صوفيا ١٩٧٤ . ص ٥١ . (منشور باللغة البلغارية)

٢/ ك . ن . ستيانوف . اسلوب البرامج الهادفة في الادارة - مصدر سابق .

٣ - صياغة الهدف المركزي والاهداف الوطنية للتطور الاقتصادي - الاجتماعي ومن ثم تحديد الاهداف الاساسية والاهداف الخاصة للفروع والانشطة والوحدات الاقتصادية ، بحيث توضح مسؤلية الفروع والانشطة والوحدات في تحقيق الاهداف والواجبات الخاصة .

٤ - وضع البرامج لتوضيح الامكانيات والانشطة اللازمة لتحقيق الاهداف المنشودة للفروع والاقسام والوحدات المختلفة في الاقتصاد الوطني .

٤ - اعداد الخطط الخمسية للتطور الاقتصادي - الاجتماعي ، لتكون الاساس في وضع الخطط السنوية التفصيلية للاقتصاد الوطني ،والقطاعات والاقسام والانشطة المختلفة .

٥ - متابعة وتقيم تنفيذ الخطط السنوية للاقتصاد الوطني ككل ولكل القطاعات والاقسام ، لتحديد المعوقات،واعطاء افاق جديدة في ادخال المنجزات العلمية التقنية في الانشطة الاقتصادية .

٦ - اجراء التعديلات اللازمة على البرامج الشاملة المعتمدة ، في الاقل مرة واحدة كل خمس سنوات ، الادخال المتغيرات الجديدة في الانشطة المختلفة .

واعداد خطة الاقتصاد الوطني بالاعتماد على اسلوب البرامج الهادفة تكون من خلال المؤشرات العامة المركزية التي تعطى من الهيئات التخطيطية المركزية ، لتكون دليلاً في اعداد خطط القطاعات والانشطة وبالتالي الاقتصاد الوطني ككل .

المبحث العاشر : مراحل عمليات التخطيط الاقتصادي

يعتمد نجاح التخطيط الاقتصادي على مستوى تنسيق عملياته والتي تتناول ثلاث عمليات اساسية هي : اعداد الخطة الاقتصادية ، تنفيذ الخطة الاقتصادية ، ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية وتتكون كل عملية بدورها من عدة خطوات وللتوضيح نتناول كل عملية بشكل تفصيلي .

اعداد الخطة الاقتصادية

يتحقق اعداد الخطة الاقتصادية (الخمسية والسنوية) من خلال وجود مبدأ المركزية الديمقراطية في التخطيط الاقتصادي والذي يجسد تفاعل الاجهزة التخطيطية المتخصصة (المركزية) والاجهزة التخطيطية الفرعية (الوسطية والقاعدية) ، حيث يشترك الطرفان في تحديد القرارات التخطيطية للمرحلة الزمنية القادمة/[1] وبذلك يتوفر حضور الاستراتيجية المرسومة للتخطيط الاقتصادي للدولة من جهة ، وحضور الاستقلالية الفعلية للوحدات والمشروعات الاقتصادية من جهة اخرى . ويكون اعداد الخطة الاقتصادية من عدة خطوات .

اولا ـ جمع المعلومات الاساسية للخطة

تقوم الاجهزة التخطيطية المتخصصة باعداد المعلومات والبيانات والدراسات عن الامكانيات الاقتصادية المادية والبشرية والفنية المتاحة للمجتمع . ويتضمن ذلك الوضع الاقتصادي الراهن ، الهيكل الانتاجي السائد ، الفن الانتاجي ، سلوك المتغيرات الاقتصادية الاساسية كالاستثمار والاستهلاك ، وانتاجية العمل ، التجارة الخارجية .... الخ . كذلك تطلب الاجهزة التخطيطية المتخصصة من الوزارات والوحدات مقترحاتها بالنسبة للفترة المستقبلية فيما يتعلق باهدافها الانتاجية ، وحجم التوسعات الضرورية ، وحجم الاستثمارات والموارد المطلوبة . وتجمع هذه المعلومات وتصنف للاستفادة منها في اعداد الخطة وجعل الاهداف اكثر واقعية وعلمية وممكنة التنفيذ .

---

[1] انظر جحفاوف ، تخطيط الاقتصاد الوطني ، الجزء الاول ، معهد الاقتصاد العالمي موسكو ـ ١٩٧٤ ص ٢١٧ . (منشور بالبلغارية) .

ثانيا ـ تحديد اهداف الخطة

بناء على الدراسات ، والتنبؤات الاقتصادية ، ونظام الاهداف ، والمقترحات والمعلومات المقدمة من الوزارات المعنية ، تضع الاجهزة المتخصصة الاهداف الاولية .

ان وضع الاهداف يدخل فيها اعتبارات سياسية واجتماعية ، وقد تضع الاجهزة التخطيطية عدة احتمالات للاهداف الاولية لكي تختار الاجهزة التخطيطية المرغبة الاهداف الاكثر واقعية وقبولا .

ثالثا ـ الاعداد المبدئي لاطار الخطة :

بعد تحديد الاهداف الاولية للمرحلة المقبلة تقوم الاجهزة التخطيطية المتخصصة بترجمة هذه الاهداف الى مؤشرات تتناول كافة المتغيرات على المستوى الوطني ، كالدخل والاستثمار والاستهلاك والصادرات والاستيرادات والقوى العاملة ، ومن ثم تقوم بتفصيل هذه المؤشرات حسب القطاعات والفروع والوحدات الاقتصادية .

رابعا ـ ارسال الخطة المبدئية الى الاجهزة الفرعية :

يرسل الاطار المبدئي للخطة الى الاجهزة التخطيطية الفرعية لتقوم بوضع التفصيلات والاقتراحات وحسب الاختصاص ، حيث تقوم هذه الاجهزة بدراسة الاطار المبدئي على مستوى القطاع المختص وتبيان معدل الاستثمار ، حجم التوسعات ، المستوى التقني ، القوى العاملة ، والموارد الطبيعي ، والاحتياجات من المواد الاولية ، وتوضع تفصيلات للخطة على مستوى المشروع حيث تزداد تفصيلا عن المستوى السابق . وبعد هذه المرحلة تبدأ الخطة مسيرة في الاتجاه المعاكس .

خامسا ـ انتقال الاقتراح المبدئي الى الاجهزة المتخصصة :

تأخذ الاجهزة التخطيطية الفرعية (القاعدية) بتجميع خطط الوحدات والمشاريع وتنسيقها وتضع التعديلات اللازمة وتزيل التناقضات الموجودة في الوزارات لاجراء التنسيق والتكامل بين خطط الفروع المختلفة ، ومن ثم ترسل الى

سادسا ـ صياغة الاطار النهائي للخطة :

بعد ان تنتهي الاجهزة التخطيطية المتخصصة من تنسيق الخطط المستلمة من الاجهزة التخطيطية الفرعية واجراء التعديلات اللازمة والضرورية تصل الى الخطة الى صورتها النهائية والمتكاملة ، حيث تتضمن العديد من الخطط الفرعية .

سابعا ـ الاقرار والمصادقة على الخطة :

بعد صياغة الخطة في صورتها النهائية ، تطرح الخطة للاقرار والمصادقة من قبل الاجهزة التخطيطية العليا . ولا يتوقع ان تجرى تعديلات كبيرة على الخطة من قبل هذه الاجهزة ، وبذلك تعطى الخطة صفة القانون الملزم من كل المؤسسات والوحدات في الاقتصاد الوطني .

(ب) تنفيذ الخطة الاقتصادية

تقوم الاجهزة التخطيطية المتخصصة بعد الحصول على الاقرار والمصادقة للخطة بتجزئة الخطة حسب القطاعات والوزارات وارسالها الى الجهات المختلفة ذات العلاقة بالتنفيذ . ويعتبر تنفيذ الخطة الاقتصادية من المسائل الشاقة والتي تحتاج وعي افراد المجتمع والى كفاءة الاجهزة الاقتصادية ، ومسيرة التنفيذ في الوحدات والمؤسسات تعتمد على الخطوات التالية :

١ـ تحديد الاحتياجات من الموارد المادية وبالمواصفات المطلوبة وحسب المعاملات او المعايير التكنولوجية التي تبين المقادير من منتجات القطاعات الاخرى اللازمة لانتاج وحدة واحدة من منتجات هذا القطاع .

٢ ـ ضمان وصول الاحتياجات من الموارد الاولية الى المكان والزمان المحددين ، وذلك عن طريق العقود والاتفاقيات مع الجهات ذات العلاقة .

٣ ـ الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية المختلفة لتحقيق اعلى مؤشرات الكفاءة الاقتصادية .

٤ ـ دراسة المشاريع والبرامج المقترحة في الخطة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية والادارية .

ويتوقف نجاح تنفيذ الخطة الاقتصادية الى درجة كبيرة على كفاءة الاجهزة التنفيذية وعلى كل المستويات ، حيث يكون مجلس الوزراء مسؤلاً عن تنفيذ الخطة الاقتصادية بشكل عام ، وتكون كل وزارة بدورها مسؤولة عن تنفيذ خطتها وضمان التنسيق والتكامل في عملية التنفيذ لخطة الاقتصاد الوطني .

وتشرف كل وزارة بدورها على تنفيذ خطتها في المؤسسات والوحدات التابعة لها وتؤمن التنسيق بين خطط المؤسسات والوحدات . وتعتبر الوحدة الانتاجية مسؤولة عن تنفيذ التزاماتها بشكل فاعل ، وتوضح الانحرافات والمعوقات في التنفيذ ، وعلى الوحدة مسؤولية المواجهة مع الظروف الطارئة وهذا يتطلب اعطاء الصلاحيات اللازمة لهذه المواجهة . وبذلك من الاجهزة التخطيطية اللامركزية في التنفيذ ، والذي يتطلب العدد الكافي من الكوادر الفنية والادارية التنفيذية القادرة على القرارات السريعة والناجحة .

ويثار في هذا الصدد مسالة حجم القرارات وطبيعتها المتروكة لمستوى المشروع وتلك القرارات التنفيذية التي يجب الرجوع فيها الى المستويات الاعلى ، ذلك لان رجوع المشروع او الوحدة الى المستويات الاعلى في كل صغيرة وكبيرة من شانه ان يعرقل عملية التنفيذ الفعال ، ويمنع بالتالي من القدرة على مسائلة المشروع عن اي انحراف في التنفيذ . والواقع انه الجزم بحل حاسم في هذا الصدد ، اذ يتوقف الامر في النهاية على درجة النمو الاقتصادي ومدى توزيع الاقتصاد الوطني ومدى توفر الكوادر الادارية والفنية القادرة على اتخاذ القرارات/١ .

ان تجربة الدول الاشتراكية قد اعطت مجالاً كبيراً لتوسيع نطاق اللامركزية في التنفيذ للوحدات والمشروعات الاقتصادية ، وهذا يرجع الى عوامل متعددة اقتصادية واجتماعية منها توفر الكوادر الفنية والادارية ووجود الوعي المتزايد لدى العاملين بالمصلحة الوطنية . ولضمان تنفيذ الخطة الاقتصادية لابد من توفر بعض الشروط منها/٢ :

ما هي شروط تنفيذ الخطة

أ - قناعة المنفذين المباشرين بواقعية الخطة الاقتصادية ، حيث تعتبر قناعة المنفذين عاملاً رئيساً في تنفيذ الخطة الاقتصادية ، ومن العوامل المساهمة في زيادة قناعة المنفذين هي مساهمتهم في وضع قرارات الخطة ، كما ان شرح الخطة وتوضيحها يلعب دوراً تكميلياً في فهم مضمونها ، ويزيد اقتناع العاملين المنفذين بامكانيات تحقيقها .

٢ - توفر مستلزمات الانتاج في موعد استعمالها ، يعتبر هذا العامل شرطاً اساساً لنجاح تنفيذ الخطة ، فنقص المواد الاولية او انقطاع الطاقة او ضعف الطاقة التخزينية او تغيب العاملين ... الخ تعرقل العملية الانتاجية وتؤثر على

١/ عمر وحي الدين (دكتور) . التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢ ص ٤٧٩

٢/ عبد القادر محمد عبودة (دكتور) ، التخطيط الاقتصادي اسلوب لادارة الاقتصاد الوطني ، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ١٩٧٩ ص ٣٠٥ .

تحقيق معدلات الخطة الاقتصادية . كما وتنعكس على نفسية العامل وتدفعه الى التهيب والهرب من المسؤولية .

٣ - الوعي الوطني للعاملين واعيانهم بالقيادة السياسية ، يلعب الوعي الوطني للعاملين دوراً كبيراً . للاندفاع والحماس في تنفيذ الخطة ، لذلك فان خلق الوعي يعتبر من الموضوعات الضرورية والتي يجب ان تراعى من قبل القيادة السياسية في البلد .

٤ - العلاقات الاجتماعية الانتاجية ، ان شكل العلاقات الانتاجية تؤثر على مستوى عطاء العاملين ، حيث كلما توفرت العلاقات الودية والتعاضدية في النشاط الاقتصادي كلما كانت امكانيات تحقيق معدلات الخطة الاقتصادية اكبر .

٥ - نظام الحوافز المادية والمعنوية ، توفر الحوافز للعاملين في النشاط الاقتصادي عاملاً اساساً لخلق المنافسة والابداع وخلق افضل النتائج في تنفيذ الخطة ، ويمكن تطبيق نظام الحوافز على اساس فردي أو جماعي .

٨ متابعة تنفيذ الخطة

تعتبر المتابعة عملية اساسية في التخطيط الاقتصادي ، حيث تؤمن الوقوف على مسيرة تنفيذ الخطة الاقتصادية واكتشاف الاختناقات والناجمة عن تطبيق الخطة ، واكتشاف البدائل الممكنة لوضع المعالجات السريعة ، وجمع المعلومات عن الواقع الاقتصادي في فترة التنفيذ لاستعمالها في اعداد الخطة التالية ، وهي عملية مستمرة ومتواصلة .

وتتم عملية المتابعة بجمع المعلومات اللازمة عن معدلات التنفيذ ومقابلتها بالمعدلات معتمدة في الخطة . وتكون متابعة تنفيذ الخطة على مستويين : يتناول المستوى الاول الاقتصاد الوطني ككل ، ويتناول المستوى الثاني القطاعات والوحدات الاقتصادية .

فالمتابعة على مستوى الاقتصاد الوطني تستخدم المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات الاستثمار ، معدلات الاستهلاك ، الاستهلاك الحكومي ، الاستهلاك العائلي ، الصادرات ، الواردات ، التقدم التكنولوجي . وتبين العلاقة بين هذه المتغيرات ودرجة التنفيذ خلال الفترة المنصرمة ، وبيان ماقد يكون هناك من تقدم او انحراف بين متغير أو اكثر .

اما المتابعة على مستوى القطاعات والوحدات فتستخدم المتغيرات الاقتصادية الجزئية حيث توضح مدى التقدم والنمو في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني الصناعة ، الزراعة ، الخدمات ، وكذلك القطاعات والانشطة من علاقات .

ففي متابعة القطاع الزراعي مثلاً تقف على مدى التقدم في الانشطة الزراعية النباتية والحيوانية ، الاختناقات الناتجة في كل نشاط . واكتشاف البدائل الممكنة لازالة هذه الاختناقات .

وتعتبر المتابعة على مستوى الوحدة الانتاجية هي حجر الاساس ، حيث ان وضوح النشاط الانتاجي تحت نظر القائم على امور الوحدة الانتاجية تمكن الوحدة الانتاجية من ان تضع برامجها المستقبلية على اساس متين .

وتجدر الاشارة ان اجهزة المتابعة لا يحق لها اتخاذ قرارات تنفيذية او التدخل في عملية التنفيذ ، بل ينحصر دورها في التنبيه على القصور والانحراف في تنفيذ القرارات التخطيطية . وتوجد انواع متعددة من المتابعة على التنفيذ تقوم بها اجهزة متعددة منها : الاجهزة التخطيطية العليا ، الاجهزة التخطيطية المتخصصة (هيئة التخطيط المركزية) ، اجهزة الخدمات المالية ، الاجهزة الاحصائية والاجهزة السياسية والشعبية .

الاجهزة التخطيطية العليا

تقوم هذه الاجهزة بالاشراف على نتائج المتابعة للاجهزة المختلفة ومناقشة المسؤولين عن اي تقصير في تنفيذ الخطة الاقتصادية ، واعطاء التوجيهات اللازمة في استمرارية النشاط التخطيطي للفترة اللاحقة .

الاجهزة التخطيطية المتخصصة

تعد هذه الاجهزة تقارير دورية ربع سنوية او نصف سنوية عن سير تنفيذ الخطة في مجالاتها المختلفة . وتبدأ هذه المتابعة بتجميع البيانات على مستوى الوحدات والقطاعات حيث توضح منها مراحل الانجاز ، وكذلك الصعوبات التي تواجه التنفيذ وكيفية التغلب عليها . وتكون الاجهزة التخطيطية المتخصصة (هيئة التخطيط المركزية) هي المسؤولة عن التعديلات اللازمة في الخطة اثناء تنفيذها تبعاً لظروف طارئة او تغيرات معنوية .

اجهزة الرقابة المالية

تقوم اجهزة الرقابة المالية كوزارة المالية والبنوك والمصرف بالرقابة الفعالة في تنفيذ الخطط وبشكل خاص في الدول الاشتراكية حيث تكون المصارف والبنوك عائدة الى ملكية المجتمع . وتكون الرقابة من خلال الخطة التفصيلية لكل مشروع

او قطاع حيث يمكن التعرف على مدى تنفيذ الخطة وكيفية استخدام الموارد المتاحة للمشروعات ملائماً مع ماجاء في الخطة . وتتحقق هذه الرقابة عن طريق تعامل القطاعات والفروع والوحدات الاقتصادية مع البنوك والمصارف ، حيث يعد كشف عن الايداعات والسحوبات لكل وحدة اقتصادية ، وبذلك يتضح جانب الايرادات وجانب النفقات بصوره المختلفة ويمكن التعرف على اوجه القصور والهدر والضياع للوحدات الاقتصادية المختلفة . وتقوم البنوك والمصارف باعداد تقارير ربع ونصف سنوية للفرص المتابعة للوحدات المتعامل معها .

ومن الواضح ان متابعة الجهاز المصرفي يجب ألاّ تكون لاحقة فقط للعمليات التي تقوم بها الوحدات الانتاجية ، وانما يجب ان تكون سابقة لها كذلك عندما تطلب الوحدة الانتاجية مبلغاً من المال من حسابها في البنك من مطابقة العمليات لما هو وارد في الخطة الاقتصادية/١ .

الاجهزة الاحصائية :

تقوم الاجهزة الاحصائية بمتابعة تنفيذ الخطط الاقتصادية من خلال سير المؤشرات الاقتصادية العامة للخطة كالاستثمار ، الانتاج ، الانتاجية ، الاستخدام للموارد والاستهلاك ، الاستيرادات ، الصادرات ، حيث تعد تقارير احصائية تضمن سير المؤشرات السابقة ومدى الانحراف عن المستهدف في الخطة . ويتم اعداد هذه الاحصائيات على مستوى المشروع ثم على مستوى الفرع ثم القطاع ثم على الاقتصاد الوطني .

الاجهزة السياسية والشعبية :

تقوم الاجهزة السياسية والشعبية بدور الرقابة على تنفيذ الخطة ، ويكون هذا بشكل خاص في الدول الاشتراكية ، حيث تقوم التنظيمات السياسية والشعبية بالتنبيه على اوجه القصور والانحراف في تنفيذ الخطة . وتلعب هذه الاجهزة بنفس الوقت بالتوعية وخلق الحماس للعاملين في الانشطة الاقتصادية .

ان متابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية بشكل فعال تكون من خلال الاجهزة التخطيطية والتي تعتمد على عدة مؤشرات تبين فيها الجدوى والنجاح في عملية

١/ علي لطفي (دكتور) ، التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية ، القاهرة ـ مكتبة عين شمس ١٩٧٧ ص ٦٧ .

المبحث الحادي عشر : تركيب اجهزة التخطيط الاقتصادي

تتباين تراكيب اجهزة التخطيط الاقتصادي في البلدان المختلفة من حيث مستوى التطور الاقتصادي والتجربة التي تمتلكها ودرجة الشمولية . ولكن بالرغم من التباين في بناء الاجهزة التخطيطية يبقى وجود جهاز تخطيطي نوعي متخصص امر اساس من اجل القيام بالنشاط التخطيطي بشكل متواصل ومترابط .

والاختلاف في تركيب اجهزة التخطيط الاقتصادي من حيث الشمولية يكون بشكلين : الشكل الاول يقتصر على وجود اجهزة تخطيطية متخصصة فقط ، والشكل الثاني يضيف الى الاجهزة التخطيطية المتخصصة ، اجهزة تخطيطية متفرعة موزعة في المؤسسات والوحدات الاقتصادية وكذلك في الوحدات الجغرافية المختلفة . ويتوقف نجاح النشاط التخطيطي على درجة التفاعل والتوافق بين هذه الاجهزة لتشاول كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اهتمت بلدان الاقتصاد المخطط بتركيب اجهزة التخطيط الاقتصادي وجعلها متكاملة ، وبذلك احرزت ثلاثة مستويات للاجهزة التخطيطية هي : اجهزة التخطيط العليا ، اجهزة التخطيط المتخصصة ، اجهزة التخطيط الفرعية والموزعة في الوزارات والمؤسسات الاقتصادية والوحدات الجغرافية المختلفة/١ .

وتعتبر اجهزة التخطيط العليا ممثلة لقيادة الدولة في النشاط التخطيطي وذلك بوجود مجلس قيادة الدولة والمجلس الوطني ومجلس الوزارة ، حيث تكون مسؤولة عن تحديد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والمناقشة والمصادقة على مشاريع الخطط المقدمة من اجهزة التخطيط المتخصصة .

ونجد اجهزة التخطيط المتخصصة (هيئة التخطيط المركزية) الجهة المتخصصة المسؤولة عن النشاط التخطيطي ولكل المراحل وترتبط مباشرة بمجلس الوزراء، ويكون رئيس هذه الهيئة رئيس الوزراء او احد نوابه، وترتبط هذه الهيئة بعلاقات متينة مع الجهاز المركزي للاحصاء والحاسبة الالكترونية، الجهاز المركزي للرقابة المالية. لاحظ مخطط رقم (٥).

وتتفرع عن هيئة التخطيط المركزية لجان اقتصادية متخصصة واهم هذه اللجان هي: لجنة التنبؤات والتصورات، لجنة تخطيط بعيد المدى. لجنة تخطيط متوسط وقصير المدى، لجنة الاقاليم والوحدات الجغرافية، لجنة تحديد الاسعار، لجنة البحوث والدراسات، واخيراً وزارة او مؤسسة التخطيط والتي تعتمد بدورها على العديد من الدوائر الفنية والتي اهمها: دائرة النشاط الزراعي، دائرة النشاط الصناعي، دائرة النشاط التجاري، دائرة التحويل، دائرة البناء والاسكان، دائرة الخدمات الصحية، دائرة الاقاليم والمحافظات، دائرة التعليم والثقافة، دائرة النقل والمواصلات، دائرة التجارة الخارجية، دائرة الايدي العاملة، دائرة الاسعار والتكاليف، دائرة العلاقات الخارجية.

ويمكن توضيح نشاط هذه اللجان.

لجنة التنبوءات والتصورات

تعمل هذه اللجنة بشكل منسق مع اللجان الاخرى ومؤسسات البحث العلمي والجامعات والمعاهد على وضع التنبوءات والتصورات للتطور الاقتصادي والاجتماعي اللاحق ولفترات زمنية ٢٠ ـ ٢٥ سنة. وبذلك تصح الرؤية العلمية المستقبلية للانشطة المختلفة وباحتمالات متعددة. ولاتعتبر هذه التنبوءات خطة اقتصادية للاماد البعيدة بل تعتبر اداة علمية تساعد هيئة التخطيط المركزية في وضع الخطط البعيدة والخمسية والسنوية على ارضية اكثر واقعية وصلابة.

لجنة الخطط البعيدة

تعمل هذه اللجنة على تحديد الاهداف المستقبلية لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمدة (١٥ ـ ٢٠) سنة، والتي تمثل استراتيجية التنمية الاقتصادية، وتحديد الامكانيات اللازمة لذلك وفي ضوء الاحتمالات الاكثر موضوعية والمعدة من قبل لجنة التنبوءات والتصورات.

١/ ك. كالجف، ل. بوزوكوفا، أسس تخطيط الاقتصاد الوطني وتخطيط الانتاج الزراعي، المنشورات الزراعية، صوفيا ـ ١٩٧٥، ص ٨٤.

شكل رقم ٥ : تنظيم هيئة التخطيط الاقتصادي

لجنة تخطيط متوسط وقصير المدى

تتولى هذه اللجنة تحديد الاهداف للفترة الزمنية اللاحقة (خمسية وسنوية) وتشخيص الانشطة اللازمة للوصول الى هذه الاهداف عن طريق دراسة المعلومات المتوفرة عن الطاقات التشغيلية ، الايدي العاملة وتأهيلها ، العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية ، قوى السوق واتجاهات تطور الاستهلاك ، الدخول والاجور ، مستوى التطور في العلوم والتكنيك ، تطور السوق العالمية . وقد تعتمد هذه اللجنة على مجموعة لجان فرعية .

ان لجنة تخطيط متوسط وقصير المدى تضع مشروع الخطة في ضوء الخطط الفرعية التي تضعها مختلف الوزارات والمؤسسات والوحدات .

لجنة الاقاليم والوحدات الجغرافية

تعمل هذه اللجنة على دراسة الفوارق في مستوى الرخاء الاقتصادي بين المناطق الجغرافية المختلفة ، ودراسة امكانية التطور في كل منطقة وعلى ضوء امكانياتها ، وذلك لضمان التطور المتوازن لكل الاقاليم والمناطق الجغرافية .

لجنة تحديد الاسعار

تتولى هذه اللجنة وضع المؤشرات العامة في تحديد اسعار السلع والخدمات المختلفة ، وفي ضوء اهمية السلع واتجاهات تطور الاستهلاك وتكاليف السلع والامكانيات الانتاجية المتاحة ، وسياسة حماية المنتج والمستهلك وتطور مستوى الاسعار .

لجنة البحوث والدراسات

يقع على عاتق هذه اللجنة نشاطات البحث العلمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالخطة الاقتصادية ، وذلك من خلال توجيه نشاط مراكز البحوث الاقتصادية والعلمية والجامعات والمعاهد ، نحو البحوث التي يحتاجها الاقتصاد الوطني سواء كانت في المجالات النظرية ام التطبيقية . وتحقيق التنسيق بين النشاطات العلمية لمختلف مراكز البحوث للاستفادة من الصلات العضوية والتداخل في النشاطات الاقتصادية والتخلص من التكرار في الانشطة العلمية . وايجاد التعاون والتنسيق مع مراكز البحوث الاقتصادية والعلمية في البلدان الاخرى وبما يخدم التطور الاقتصادي .

ان تطور البحوث النظرية والتطبيقية وتشجيع البحث الاقتصادي العلمي في مجالات الحياة العلمية ومشاكل التنمية المباشرة يسهل الى ابعد الحدود مهام عملية التخطيط الاقتصادي من حيث وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة الاقتصادية ، كما

---

١) كاظم حبيب ، دراسات في التخطيط الاقتصادي ، دار الفارابي ـ بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٨ .

يساعد على اختيار افضل النتائج واكثر الاحتمالات اقترابا الى الواقع والحاجات الفعلية .

ان اجهزة التخطيط المتخصصة (هيئة التخطيط المركزية) تقوم بالوظائف التالية :

١ - اعداد التصورات والتنبؤات والخطط البعيدة والخمسية والسنوية للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - دراسة احتياجات المجتمع المادية والمعنوية التنامية والامكانيات الموضوعية المتاحة لاشباع هذه الاحتياجات .

٣ - تحديد معدلات النمو والنسب والعلاقات بين الانشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بهدف تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية .

٤ - تامين التخصيص والتمركز والتوزيع الجغرافي للانشطة الانتاجية في الاقاليم والوحدات الجغرافية بحيث يضمن مؤشرات الكفاءة الاقتصادية .

٥ - تحديد نسب الاستثمار والاستهلاك العام والاستهلاك الخاص من الدخل القومي ، وكذلك معدلات النمو للدخل القومي .

٦ - تامين الاستخدام الامثل للايدي العاملة والكوادر الفنية والعمل على التدريب والتاهيل وزيادة انتاجية العمل .

٧ - اعداد نظام المعايير والمؤشرات بشكل شامل لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

٨ - تحديد الروابط والعلاقات الاقتصادية الدولية وتوفير مستلزمات التكامل الاقتصادي مع الدول الشقيقة .

٩ - تامين استخدام الطرق والاساليب العلمية في التخطيط وعلى كل المستويات الاقتصادية .

اما اجهزة التخطيط الفرعية فهي الجهة المسؤولة عن اعداد الخطط للقطاعات والفروع والوحدات الاقتصادية ، ويقدر نشاط هذه الاجهزة على دقة المعلومات المتوفرة لدى هذه الاجهزة حول امكانياتها المادية والبشرية والفنية . وهذا يستلزم وجود كوادر اقتصادية فنية واعية لدور التخطيط الاقتصادي ، وكذلك توفر النوعية المستمرة للعاملين والرقابة الحازمة والاشراف على الاجهزة التخطيطية المتخصصة للنشاطات الاقتصادية .

وهذه الاجهزة بدورها تكون على مستويين ، المستوى الاول يمثل اجهزة التخطيط على مستوى القطاعات والفروع عن طريق الوزارات النوعية والمؤسسات التابعة لها ، وكذلك الاقاليم والوحدات الجغرافية . ويطلق احيانا على هذا المستوى من الاجهزة التخطيطية (الاجهزة التخطيطية الوسيطة) ، حيث تكون مسؤولة عن اعداد الخطط التابعة لها وتقديمها الى وزارة التخطيط لعرض مناقشتها وتعديلها بما

يحقق الاهداف المرسومة للمجتمع ضمن المرحلة المعينة . وتقوم هذه الاجهزة بالوظائف التالية :

١ - مشاركة الاجهزة التخطيطية المختصة في اعداد نظام المعايير والمؤشرات للظواهر والعمليات الاقتصادية وحسب النشاط او المجال المعين .
٢ - مشاركة الاجهزة التخطيطية المتخصصة في وضع التنبؤات والتصورات الاقتصادية وحسب المجال والنشاط .
٣ - تقديم مسودة الخطة الاقتصادية للمجال او النشاط ذات العلاقة الى الاجهزة التخطيطية المتخصصة ومناقشتها في محتويات الخطة .
٤ - تامين استخدام منجزات التقدم العلمي والتقني في الانشطة الانتاجية والعمل على تحسين استخدام الطاقات الانتاجية عن طريق التخصص والتمركز والتوزيع الجغرافي .
٥ - اعداد البرامج الشاملة لتطور المجالات والانشطة وتبيان الانشطة الاقتصادية والانتاجية والتنظيمية والفنية والارتباطية اللازمة للمجال المدروس .
٦ - الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية الطبيعية والرأسمالية والبشرية وتحقيق مؤشرات الكفاءة الاقتصادية .
٧ - تحقيق السيطرة والمتابعة على تنفيذ القرارات التخطيطية وتقويم الاداء .

والمستوى الثاني من الاجهزة التخطيطية الفرعية والتي يطلق عليها احيانا (الاجهزة التخطيطية القاعدية) هي مسؤولة عن اعداد الخطط في المشاريع والوحدات الانتاجية والخدمية والوحدات الادارية ، وواجبات هذه الاجهزة هي :

١ - اعداد مسودة الخطة الخاصة بالمشاريع والوحدات ومشاركة الاجهزة التخطيطية الوسطية في المناقشة والتعديلات في محتويات الخطة .
٢ - تحليل الوضع الاقتصادي للمشاريع والوحدات ودراسة الامكانيات الاقتصادية والانتاجية والتنظيمية والفنية والارتباطية .
٣ - تحقيق المتابعة على تنفيذ الخطة الخاصة ورفد الاجهزة التخطيطية الوسطية بكل المتغيرات والظروف الجديدة للنشاط .
٤ - تقوية المسؤولية الذاتية للمشاريع والوحدات بحيث توفر وحدة اقتصادية مستقلة ومتكاملة في نفس الوقت مع الوحدات والانشطة الاقتصادية .

ومن المفضل ان نستعرض بشكل سريع تركيب الاجهزة التخطيطية في العراق ، والذي يستند الى وجود ثلاث مستويات من الاجهزة التخطيطية والتي هي :

الاجهزة التخطيطية العليا والتي تمثل مجلس قيادة الثورة ، المجلس الوطني ، مجلس الوزراء ، ومجلس التخطيط والذي تتبعه عدة مراكز اختصاصية هي : المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ، المركز القومي للحاسبات الالكترونية ، المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية ، هيئة المواصفات والمقاييس .

الاجهزة التخطيطية المتخصصة والتي تمثل وزارة التخطيط والتي تضم الجهاز المركزي للاحصاء ، ودوائر فنية / الدائرة الاقتصادية ، الدائرة الزراعية ، الدائرة الصناعية ، دائرة النقل والمواصلات ، دائرة المباني والخدمات ، الدائرة التربوية والاجتماعية ، هيئة تخطيط بعيد المدى ، هيئة التخطيط الاقليمي ، دائرة الحاسبات الالكترونية ، اضافة الى دوائر اخرى . وتقوم الدائرة الزراعية بدراسة وتقويم المشاريع الزراعية المرشحة لدخول الخطة ووضع المناهج الاستثمارية ومتابعة تنفيذها وتوزيع اعمالها بين قسم الانتاج النباتي وقسم الانتاج الحيواني وقسم التربة والري والبزل وقسم التخطيط الزراعي . وللاسف فإن الدائرة الزراعية قد جردت من اعمالها حالياً واقتصر وجودها على اعداد بعض الدراسات .

الاجهزة التخطيطية الفرعية والتي تمثل ادارات التخطيط في الوزارات النوعية والتي تتولى اعمال الخطط ومناقشتها ومتابعتها وتقويم الاداء لنشاطها كذلك تضم ادارات التخطيط للمشاريع والوحدات الانتاجية والخدمية ، بالاضافة الى ادارات التخطيط في المحافظات والوحدات الادارية التابعة لها ، وتتولى هذه الادارات مناقشة اعداد وتنفيذ خطط المشاريع وتقويم الاداء لنشاطها .

تخطيط الانتاج والانشطة الزراعية

المبحث الثاني عشر : تخطيط الانتاج الزراعي

يعتبر تخطيط الانتاج الزراعي جزأ مهماً من التخطيط الاقتصادي ومرتبطاً مع بقية اجزائه الاخرى ، ويعتمد على نفس المقومات والمبادىء والادوات والاساليب والاجهزة ومراحل الاعداد .

ان جوهر تخطيط الانتاج الزراعي يتناول التحديد الواعي لمعدلات النمو والنسب للانشطة المختلفة العائدة للقطاع الزراعي ، وكذلك تحديد النسب والعلاقات بين القطاع الزراعي والقطاعات والانشطة الاخرى في الاقتصاد الوطني . ويستهدف تخطيط الانتاج الزراعي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للنشاط الزراعي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجماهير الفلاحين الذين يمثلون السواد الاعظم من السكان .

واهداف الانتاج الزراعي تحدد من نظام الاهداف المرسومة للتطور الاقتصادي الاجتماعي ، وبذلك فان اهداف هذا القطاع لايمكن تحقيقها على الوجه الاكمل الا من خلال التنسيق والترابط مع اهداف القطاعات الاخرى ، خصوصاً وان القطاع الزراعي لازال يشكل قطاعاً رائداً بين قطاعات الاقتصاد الوطني في كثير من دول العالم .

وتحقيق اهداف تخطيط الانتاج الزراعي يكون من خلال : ضمان معدلات نمو عالية للمنتوجات الزراعية ، تأمين التطور الشامل والمتوازن للقطاع ولكافة نشاطاته ، ادخال المنجزات العلمية التقنية في مجال الانتاج الزراعي ، وتأمين رفع انتاجية العامل الزراعي ، وازالة الهدر والاسراف في التكاليف الزراعية ، وتحقيق

تكافؤ الفرص في توزيع الدخول

ولابد من الاشارة الى ان الانتاج الزراعي يتمتع بجملة من الخصوصيات تميزه عن باقي الانشطة في الاقتصاد الوطني ، واهم هذه المميزات هي :

- اعتماد الانتاج الزراعي على الموارد الطبيعية من مناخ وحرارة وامطار ونوعية تربة ، مما تعكس التخصص الجغرافي للانشطة الزراعية ، موسمية الانتاج الزراعي ، ارتفاع عنصر المخاطرة والمغامرة .
- العلاقات الواسعة للانتاج الزراعي مع القطاعات والانشطة الاخرى في الاقتصاد الوطني .
- تنوع وتعدد الانشطة والمنتوجات والمحاصيل الزراعية ، وخصوصية كل محصول ومنتوج الى مستلزمات الانتاج .
- تعقد التركيبة الاقتصادية - الاجتماعية لهذا النشاط ، حيث يتسم بتبعثر العاملين وتقسيم وحدة الكتلة ، ضعف التاهيل للعاملين ، تناقص نسبة العاملين مع تطور الانشطة الاقتصادية الاخرى .

وتعتمد الدول الاشتراكية في تخطيط الانتاج الزراعي بشكل خاص على نظام المعايير والمؤشرات ، حيث تستخدم ثلاث مجاميع اساسية هي :

- معايير استخدام مواد العمل :

والتي تتناول نفقات البذور والتقاوى ، والاسمدة الكيماوية ، الاسمدة العضوية ، المبيدات لانتاج وحدة المنتوج .

- معايير استخدام قوة العمل :

والتي تتناول نفقات العمل لانتاج وحدة منتوج او نشاط معين .

- معايير استخدام وسيلة العمل :

والتي تضم نفقات المكائن والمعدات وحيوانات العمل لانتاج وحدة المنتوج .
وعلى اساس هذه المعايير تحدد التخصيصات الاستثمارية اللازمة للانتاج الزراعي ، اعداد المكائن والمعدات ، احجام وكميات المواد الاولية ، اعداد العاملين ودرجاتهم التأهيلية والعلاقات والروابط مع القطاعات الاخرى .

كذلك تستخدم الدول الاشتراكية نظام الموازين ، حيث تعد الموازين المادية والنقدية لكل عناصر الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية ، واهم هذه الموازين : ميزان الارض الزراعية ، ميزان المكائن والمعدات ، ميزان الايدي العاملة ، ميزان الاسمدة الكمياوية ، ميزان المبيدات ، ميزان البذور والتقاوى ، ميزان العلف .

ان معدلات النمو والنسب في تطور الانتاج الزراعي يعتمد على العلاقات الخارجية للقطاع الزراعي مع القطاعات الاخرى ، وعلى العلاقات الداخلية في القطاع الزراعي والعلاقات الخارجية تهتم بالتناسب بين النشاط الزراعي والنشاط الصناعي ، وبين المنتوجات الزراعية والمنتوجات الصناعية والانشطة الاخرى ، وبين الاستثمار في النشاط الزراعي والاستثمار في القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى ، وبين الاجور في النشاط الزراعي والاجور في الانشطة الاخرى ، وبين الفائض الاقتصادي في النشاط الزراعي والفائض الاقتصادي في القطاعات ، بين الاسعار في النشاط الزراعي وبين الاسعار في النشاطات الاخرى ، وبين الامكانيات للنشاط الزراعي والامكانيات للانشطة الاخرى ، وبين الدخل الزراعي والدخل الصناعي والدخل المتأتي من القطاعات الاخرى .

وبذلك فان تخطيط الانتاج الزراعي يربط وينسق معدلات نمو الانشطة والمتغيرات الزراعية مع معدلات نمو الانشطة الاقتصادية الاخرى ، لخلق حالة التناسب المثالية في التطور للمرحلة المقبلة والمتوافقة مع الامكانيات والاحتياجات في المجتمع ، وعليه فان التناسب بين الانشطة الاقتصادية يتغير بتغير الفترة الزمنية .

ويعتمد تخطيط الانتاج الزراعي على العلاقات الداخلية في الانتاج الزراعي ، والذي يتطلب التناسب بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني ، والتناسب بين قيمة الانتاج الاجمالي والتكاليف الكلية ، بين قيمة الانتاج والنفقات الرأسمالية ، وبين قيمة الانتاج الزراعي والدخل الزراعي ، وبين الدخول والاجور للعاملين ، بين رؤوس الاموال الثابتة ورؤوس الاموال المتغيرة ، وبين عنصري العمل ورأس المال ، وبين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص . كذلك يتطلب التناسب بين انشطة الانتاج النباتي فيما بينها والتناسب بين انشطة الانتاج الحيواني فيما بينها .

ويعتبر التناسب بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني اهم انواع التناسب في الانتاج الزراعي ، ولايكون التناسب ثابتاً عبر الفترات الزمنية المختلفة ، بل يتغير التناسب باختلاف الامكانيات والاحتياجات ، واختلاف الاوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية ، واختلاف العلاقات الدولية ، واختلاف مستوى التطور التقني ، واختلاف التطور الثقافي والصحي للمجتمع .

كذلك يمثل التناسب بين انشطة الانتاج النباتي فيما بينها من الموضوعات المهمة ، حيث يهتم بالتناسب بين انتاج الحبوب وانتاج المحاصيل الصناعية ، انتاج المحاصيل العلفية ، الخضراوات ، الفاكهة . ويحدد التناسب المساحات المتاحة من الاراضي الزراعية ، لان زيادة مساحات محصول معين سوف تؤدي الى انخفاض مساحات محصول آخر ، كذلك يعتمد التناسب على حجم الطلب من كل محصول للاغراض المختلفة ، ويعتمد على اسعار المحاصيل المختلفة ... الخ ، ويتطلب التناسب بين الانواع المختلفة من محاصيل الحبوب ، والانواع المختلفة من المحاصيل الصناعية ، والانواع المختلفة من المحاصيل العلفية ، والانواع المختلفة من الخضراوات ، والانواع المختلفة من الفاكهة . ويتعكس هذا الكلام على التناسب بين انشطة الانتاج الحيواني فيما بينها أيضاً .

لذلك فأن تخطيط حجم وتركيب الانتاج الزراعي يعتمد على الحاجات الاجتماعية للمنتوجات الزراعية ، حيث تمثل الحاجات الاجتماعية حجم الطلب من المنتوجات في وقت معين ، وتكون هذه الاحتياجات في حالة نمو وتزايد وبشكل متواصل . وتوجه هذه الحاجات لاشباع السوق المحلية او السوق المحلية والسوق الخارجية ، او حتى جزء من السوق المحلية ، وحاجة السوق المحلية تتضمن :

- المنتوجات الزراعية لاغراض الاستهلاك .

ويكون الطلب على المنتوجات الزراعية بشكل طازج او بشكل مصنع ، ويلاحظ ان الطلب على الغذاء بشكل مصنع تزداد نسبته من حجم الطلب بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي .

- المنتوجات الزراعية المستخدمة للتصنيع :

حيث تستخدم بعض المنتوجات الزراعية كمواد اولية في الصناعة ويلاحظ ان هذا الطلب يخضع للتنافس من قبل السلع الصناعية البديلة .

- المنتوجات الزراعية المستخدمة الانتاج الزراعي :

والتي تمثل احتياجات عمليات الانتاج الزراعي القادمة حيث تستخدم البذور والتقاوى والاعلاف وبيض التفقيس .

- المنتوجات الزراعية المستخدمة للخزين الأحتياطي :

حيث تمثل احتياجات الدولة من الخزين ضد الكوارث الطبيعية والمناخية واستعداداً للظروف الخاصة .

ان تخطيط حاجة السوق الداخلية من المنتوجات الزراعية لاغراض الاستهلاك يعتمد على معدلات الاستهلاك المعتمدة للمرحلة المقبلة ، وهذه المعدلات تستند الى :

- المعدلات العلمية لتغذية الفرد بشكل عام ، بأعتبار ان احتياجات الغذاء للافراد تختلف بأختلاف العمر والجنس والنشاط .
- النمط الاستهلاكي للسنوات السابقة ، حيث تختلف الانماط الاستهلاكية بأختلاف المجتمعات واختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
- الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد ، والذي يتحدد بحجم الدخل الوطني ومستوى دخول الافراد والمستوى الثقافي والصحي .
- العوامل المؤثرة على الطلب للمنتوجات الزراعية ، والتي تتناول سعر المحصول الزراعي : اسعار السلع المنافسة ، التغير في عادات وتقاليد المستهلكين ، التغير في حجم السكان ،التغير في دخول المستهلكين .

ان استخدام المعدلات العلمية للمواد الغذائية يعكس الحاجة الفعلية للانسان والمتوافقة مع الظروف المناخية وظروف العمل والعمر ، حيث تحدد هذه المعدلات للعناصر الغذائية الرئيسة اللازمة لغذاء الانسان والتي هي البروتينات ، السكريات ، الدهنيات ،الاملاح ، الماء . وتعد هذه المعدلات من قبل الجهات الصحية في كل بلد .

وللاسف لم تحدد حتى الان في العراق معدلات علمية لتغذية الفرد من السكان ، لكن هذه المعدلات أعدت في الدول المتقدمة ، ويمكن ملاحظة المعدلات الغذائية المستخدمة في دول اوربا الشرقية . جدول رقم – ٣ .

وتعتمد حاجة السوق من المنتوجات الزراعية لاغراض التصنيع على المعايير الفنية لاستخدام المواد الاولية والتي تمثل الكميات المطلوبة من المنتوج الزراعي لانتاج وحدة واحدة من المنتوج الصناعي . كذلك تعتمد احتياجات المنتوجات الزراعي لاغراض الانتاج الزراعي على المعايير الفنية ، مثال ذلك احتياجات الدونم الواحد ٢٥ كغم من بذور القمح .

وتحديد احتياجات المنتوجات الزراعية لاغراض الخزين كأحتياطي للدولة

فيعتمد على الاسس الداعية لهذا الخزن والذي يشمل المنتوجات التالية : الحبوب ، الدهون ، اللحوم ، منتوجات الالبان .

جدول رقم (٣) المعدلات العلمية للمواد الغذائية (في دول اوربا الشرقية) ..

معدلات الخطة	المعدلات العلمية المقاييس	انواع المنتوجات الغذائية
٨٠	كيلوغرام	١) اللحوم ومشتقاتها
١٢	كيلوغرام	٢) الاسماك ومشتقاتها
٢٦٠	لتر	٣) الحليب ومشتقاتها
٢٦٥	عدد	٤) البيض
١٣٥	كيلوغرام	٥) الطحين
١٣	كيلوغرام	٦) الدهون النباتية
٣٢	كيلوغرام	٧) السكر ومشتقاته
١٨٠	كيلوغرام	٨) الخضراوات
٢٠٠	كيلوغرام	٩) فاكهة
٣٥	كيلوغرام	١٠) بطاطا
٤,٥	كيلوغرام	١١) فاصوليا

اما تحديد احتياجات السوق الخارجية فيعتمد على اوجه التعاون والتخصيص الدولي وافاق تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية في البلد . ومن احتياجات السوق الداخلية والسوق الخارجية يحدد حجم الطلب الضروري من المنتوجات الزراعية ، ويحدد حجم وتركيب الاستيراد والتصدير من المنتوجات الزراعية .

ان تخطيط الانتاج الزراعي يعتمد على عدة خطط : خطة الانتاج النباتي الى خطة انتاج الحبوب ، خطة انتاج المحاصيل الصناعية ، خطة انتاج المحاصيل العلفية ، خطة انتاج الخضروات ، خطة انتاج الفاكهة ، كذلك تنقسم خطة الانتاج الحيواني الى خطة انتاج الاغنام ، خطة انتاج الماشية ، خطة انتاج الدواجن ، خطة انتاج الاسماك ، خطة انتاج الالبان ، كذلك تنقسم خطة انتاج الاعلاف الى عدة خطط .

١/ ل . بوزوكوفا ، تخطيط الاقتصاد الزراعي الاشتراكي ، معهد الاقتصاد العالمي ، كارل ماركس صافحا ص١٠٢ (منشور باللغة البلغارية) .

يعتبر الانتاج النباتي الفرع الاول في الانتاج الزراعي ويجسد تفاعل الانسان مع الطبيعة لانتاج المواد الغذائية والمواد الاولية للصناعة والعلف للانتاج الحيواني ، ويرتبط تطوره . بتطور الفروع والانشطة الاقتصادية الاخرى . ولتخطيط الانتاج النباتي يعتمد على ثلاث مؤشرات اساسية :

اولاً ـ انواع وكميات المنتوجات الزراعية والنباتية وللاغراض المختلفة :

يتناول هذا المؤشر تحديد الاحتياجات من كل منتوج نباتي وللاغراض المختلفة وذلك بالاعتماد على معدلات الاستهلاك والمعايير الفنية المعتمدة للمرحلة القادمة . لاحظ مخطط رقم (٦) .

ثانياً ـ متوسط انتاجية وحدة المساحة من المحصول النباتي :

يعبر هذا المؤشر عن كمية المنتوج التي يمكن الحصول عليها من وحدة المساحة (دونم ، هكتار) ، ويطلق عليه احياناً متوسط الغلة الواحدة لوحدة المساحة حيث يعكس الكفاءة الانتاجية لوحدة المساحة . ويختلف متوسط الانتاجية لوحدة المساحة باختلاف المناطق الجغرافية ، واختلاف المستوى العلمي والتقني ، واختلاف صنف المحصول الزراعي ، واختلاف العوامل الطبيعية والبيولوجية ، واختلاف مستوى تنظيم عمليات الانتاج . ان تحديد متوسط الانتاجية يرتبط بتحديد التكاليف الانتاجية ، وتحديد معدل الارباح .

ان متوسط الانتاجية يتأثر بمجموعتين من العوامل : عوامل طبيعية وعوامل اقتصادية ـ تنظيمية .[١] وتتناول المجموعة الاولى الترب ، الرطوبة ، الحرارة ... الخ ، اما المجموعة الثانية فتتناول التسميد ، الري ، المكافحة ، المكننة ، تنظيم الانتاج والعمل .

---

١) ل. بوزوكوفا ـ تخطيط الاقتصاد الزراعي الاشتراكي ، معهد الاقتصاد العالي كارل ماركس ، صوفيا ـ ١٩٨٠ ص ١٥٣ . (منشور باللغة البلغارية)

مخطط رقم (٦) احتياجات المحصول ..... (شكل مقترح).

		خطة سنة	المتوقع سنة				المتوقع
المؤشرات	القياس	١٩٨٤	١٩٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
١ ـ للاستهلاك البشري								
٢ ـ للصناعات الخفيفة								
٣ ـ للانتاج الزراعي								
٤ ـ احتياطي الدولة								
٥ ـ التصدير								
٦ ـ احتياجات اخرى								

ان هذا المخطط يمثل الاحتياجات الاجمالية للمحصول، وهذه الاحتياجات مبنية على نظام المؤشرات والمعايير ولكل استخدام كما ذكرنا سابقاً.

اما تحديد متوسطة انتاجية وحدة المساحة والذي يعبر عن كمية المنتوج التي يمكن الحصول من وحدة المساحة (دونم، هكتار)، والذي يطلق عليه احياناً متوسطة الغلة لوحدة المساحة هذا المؤشر مهم جداً في الانتاج النباتي لانه يحدد الكفاءة الانتاجية لوحدة المساحة.

وتحديد متوسط الانتاجية للمحصول الزراعي يكون من خلال تحليل متوسط الانتاجية لعدة سنوات وتبيان العوامل المؤثرة عليه وحسب المناطق المختلفة، ومن ثم تقديره للمرحلة القادمة.

ثالثاً ـ مساحات الاراضي الزراعية الصالحة للانشطة المختلفة:

يعتمد تطور الانتاج النباتي بدرجة رئيسية على حجم ونوعية الاراضي الصالحة للزراعة، وتستخدم الاراضي الزراعية لانشطة متعددة وذلك بالاعتماد على نوعية الترب، والخصوبة، والمصادر المائية، ودرجة الحرارة، والرطوبة، وطرق المواصلات، والمستوى التقني، ونظام الحيازة والملكية. ويعتمد في النشاط التخطيطي تقسيم الاراضي الزراعية حسب نوعية الاستغلال حيث تتناول: